

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: محاسبة و تدقيق

الموضوع:

مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء في المؤسسة
الاقتصادية

دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك
الحديدية (2018-2020)

تحت إشراف الأستاذ(ة):
بوقابة زينب

من إعداد الطلبة
أوربياح نسرين
تباني وليد

رقم المذكرة

153

دفعة جوان: 2022

السنة الجامعية: 2021 / 2022م

الشكر وتقدير:

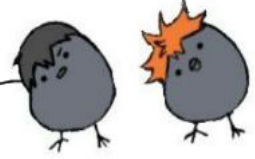
قال تعالى: "فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّي أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل الآية 19

الحمد لله ربّ العرش العظيم الذي بنعمته تتم الصالحات، وأزكى الصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم
نحمد الله الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجدناه من صعوبات ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير للأستاذة الفاضلة "بوقابة زينب" على تفضلها بالإشراف على هذا العمل وكل ما قدمته لنا من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بتقييم هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة والنصح والتشجيع

ولا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا في مؤسسة "انسريف"
كما نتوجه بالشكر الخاص إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد



الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين

أهدي ثمرة جهدي

إلى من قال فيهما الله عز وجل: "..... وَقُلْ رَبِّي إِرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا...."

إلى من أحسنا تربيته وكانا سندا لي طوال حياتي ووهباني كل ما يملكان

إلى سندي مدرستي الأولى في الحياة، إلى الذي له الفضل في رعايتي وتعليمي أبي

الغالي جزاك الله خيرا وأطال في عمرك

إلى من أعزها الله وجعل الجنة تحت أقدامها، إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء

بحقها ومن رافقتني بدعواتها طيلة المشوار أُمي الغالية جزاك الله خيرا وأطال في

عمرك

إلى أعز وأقرب وأعلى شخص إلى قلبي، إلى التي لا حياة من دونها، إلى من

قضيت معها أجمل الأوقات أختي الغالية "ياسمين"

إلى أخي "إلياس" و"أسامة" حفظهم الله عز وجل

إلى جدتي "عائشة" حفظها الله،

إلى خالتي "حفيظة" حفظها الله، إلى خالي "شريف" و"خالد" حفظهم الله

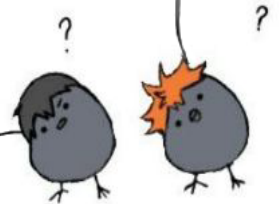
إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح، إلى أعز صديقاتي "مريم"،

"رجاء" و"آمنة"

إلى كل أفراد عائلة "أوريياح" و"عمار أوشيش"

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

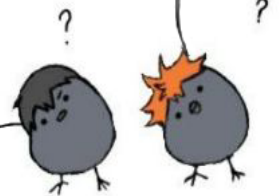
أوريياح نسرين



الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
الى الوالدين الكريمين العزيزين من قال فيهم الله تعالى: «وقل ربي ارحمهما كما
ربياني صغيرا»
الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما وفضلهما
الى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهما
امي العزيزة الغالية ادامها الله تعالى وحفظها
ابي العزيز الغالي ادامه الله تعالى وحفظه
الى زوجتي الغالية من ساندتني وخطت معي خطواتي
إلى ابني "محمد ياسين" جعله الله سندي في الدنيا وإلى ابنتي "ياسمين" مؤنستي
وغاليتي حفظهما الله لي
الى كل افراد عائلة تباري
الى كل الأشخاص اللذين احمل لهم المحبة والتقدير

تباري وليد



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحديد أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة للمؤسسة، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل في تحليله للقوائم المالية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من أدوات وتقنيات التحليل المالي، ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على الإشكالية المطروحة، تطرقنا في بحثنا إلى دراسة الجوانب النظرية للتحليل المالي بكل زواياه، حيث تناولنا في البداية دراسة الإطار النظري للتحليل المالي ومختلف استعمالاته، مع توضيح أهم الأدوات والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لدراسة المركز المالي ونتائج الأعمال بهدف إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، والتنبؤ بما سوف يكون عليه الوضع في المستقبل، وكيف تساهم هذه المؤشرات والنسب في تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف المديريين لتحسين الأداء ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF"، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي يساعد المؤسسة على معرفة نقاط الضعف ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، ونقاط القوة لتعزيزها وتقويتها وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة في صالح المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، النسب المالية.

Résumé:

Cette étude visait à déterminer l'importance de l'analyse financière pour mesurer la performance de l'entreprise, lorsque celle-ci est considérée comme outils les plus des états financiers, en utilisant une importants qu'un analyste fiable dans son analyse variété d'outils et de techniques d'analyse financière et d'atteindre ses objectifs et à répondre au problème à la main, nous avons traité dans notre recherche pour étudier les aspects théoriques de l'analyse financière dans tous les sens, où nous avons fonction en raison de sa position importante au sein de initialement financer l'organisation, puis nous sommes passés à étudier l'analyse financière et des usages différents, avec la clarification des outils et des indicateurs les plus importants qui sont fiables pour l'étude de la situation financière et les résultats afin de donner une image fidèle de la situation financière de l'institution, et de prédire ce que sera la situation à l'avenir, et comment peut utiliser ces indicateurs et ratios afin de mesurer la performance de l'entreprise dans le but de prendre des décisions correctives par les cadres dirigeants de cette dernière, et dans le but de connaître l'impact du champ de cette étude, nous appliquons les outils et les techniques d'analyse financière sur les états financiers de l'Agence Nationale d'études et de suivi de la réalisation des investissements ferroviaires, a atteint ce étude a indiqué que l'analyse financière aide à l'organisation de connaître les faiblesses et essayer de les aider à sortir d'eux et les éviter à l'avenir, et les forces de la promotion et ainsi prendre des décisions éclairées en faveur de l'institution.

Mots Clés : L'analyse financière, l'évaluation de la performance financière, les états financiers, les ratios financière.

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
III - II	الإهداء
IV	الملخص
VI-V	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات
أ-ث	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات في التحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه
5	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي
7	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي وأهميته
11	المبحث الثاني: معايير التحليل المالي وإستعمالاته
11	المطلب الأول: معايير التحليل المالي
12	المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي
14	المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي
18	المبحث الثالث: مراحل التحليل المالي ونتائجه
18	المطلب الأول: مراحل التحليل المالي
18	المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي
20	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
22	تمهيد
23	المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.
23	المطلب الأول: تعريف الأداء
24	المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء

25	المطلب الثالث: تعريف تقييم الأداء المالي
26	المبحث الثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
26	المطلب الأول: : تعريف الميزانية
27	المطلب الثاني: تعريف حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.
30	المطلب الثالث: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة
32	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء
32	المطلب الأول: تقييم الأداء باستعمال مؤشرات التوازن المالي
37	المطلب الثاني: تقييم الأداء باستعمال النسب المالية
42	المطلب الثالث: أهمية مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الأداء المالي
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020
46	تمهيد
47	المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية "ANESRIF"
47	المطلب الأول: لمحة عن الوكالة الوطنية "ANESRIF"
48	المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية "ANESRIF"
48	المطلب الثالث: تعريف بمديرية مراقبة التسيير
50	المبحث الثاني: : تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" باستعمال التحليل المالي الأفقي والرأسي
50	المطلب الأول: التحليل الأفقي للميزانية
52	المطلب الثاني: التحليل الرأسي للميزانية
54	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
54	المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية
59	المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية
63	خلاصة الفصل
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع
73	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم
34	احتياج من رأس المال	01
49	تحليل الأفقي لميزانيات الوكالة لسنة (2018، 2019، 2020)	02
51	التحليل الرأسي لميزانيات الوكالة (2018-2019-2020)	03
53	حساب رأس المال العامل الصافي	04
54	حساب رأس المال العامل الخاص	05
55	حساب رأس المال العامل الإجمالي	06
56	حساب رأس المال العامل الأجنبي	07
57	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	08
58	الخزينة الصافية	09
59	حساب نسب السيولة للوكالة	10
60	حساب نسب النشاط	11
61	حساب نسب الهيكل التمويلي	12
62	حساب نسب المردودية	13

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	الأطراف المهمة والمستفيدة من التحليل المالي.	17

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية	73
02	الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي scf	74
03	حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي scf	76
04	جدول تدفقات النقدية حسب النظام المالي scf	78
05	جدول تغير الأموال الخاصة	
06	القوائم المالية لسنة 2018	80
07	القوائم المالية لسنة 2019	83
08	القوائم المالية لسنة 2020	87

قائمة الاختصارات:

المعنى	الاختصار
Agence Nationale d'Etudes et de suivi de la Réalisation des Investissements Ferroviaires.	ANESRIF
International Accounting Standards.	IAS
Fond de Roulement.	FR
Besoin en Fonds de Roulement.	BFR
Trésorerie.	TR
Assistance à Maitrise d'Ouvrage.	AMO
Système Comptable Financier	SCF

مقدمة

مقدمة:

في ظل التطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والتوسع الكبير في المجال الاقتصادي أصبحت المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة إلى أدوات تمكنها من التكيف مع ما يحيط بها من ظروف ومتغيرات، ففي إطار المحيط الذي تنشط فيه والذي يتميز بالمنافسة الشديدة، أصبح لزاما عليها الاعتماد على مجموعة من الأدوات والتي من شأنها تساعدها على تقليل المخاطر التي يمكن تتعرض لها وبالتالي ضمان استمراريته وبقائها، مما جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة لمعرفة كفاءة الإدارة، وتقييم أدائها، وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

من بين هذه الأدوات نجد التحليل المالي والذي يشمل على مجموعة من الاجراءات التحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا، حيث يعتمد في ذلك على تحليل وتفسير مناسب للقوائم المالية، فالتحليل المالي يشكل إطار ملائم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، باعتباره أداة مهمة يتم من خلالها التعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة، ولدوره في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف والمساهمة في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة التي غالبا ما يرتبط بها مصير المؤسسة وأداءها المالي.

بناء على ما سبق نتبلور لدينا اشكالية الدراسة الآتية:

❖ ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز

الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يعتبر التحليل المالي وسيلة التسيير الجيد في المؤسسة الاقتصادية؟
2. هل يساهم التحليل الأفقي والرأسي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
3. هل تساهم مؤشرات توازن المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
4. هل تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقا، تم وضع الفرضيات التالية:

1. التحليل المالي وسيلة التسيير الجيد في المؤسسة الاقتصادية؛
2. يساهم التحليل المالي الأفقي والرأسي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
3. تساهم مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
4. تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

مبررات اختيار موضوع البحث:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب:

- الأسباب الشخصية:

- كون الموضوع يدخل ضمن تخصص الدراسة، وإيماننا منا بأهمية دراسة الموضوع والاستفادة منه مستقبلاً للحياة المهنية؛
- الرغبة الشخصية في التعمق في هذا المجال والمعرفة أكثر عنه.

- الأسباب الموضوعية:

- قابلية الموضوع للبحث من الناحية النظرية والتطبيقية؛
- إثراء المكتبة بالمراجع المتعلقة بالموضوع؛
- إبراز أهمية التحليل المالي باعتباره العمود الأساسي للمؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيه؛
- معرفة دور التحليل المالي في تحديد كفاءة المؤسسة وتقييم أدائها المالي؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF).

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط التالية:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت وما زالت محل اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة؛
- التعرف على أدوات التقييم المالي؛
- التعرف على الأداء المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: اقتصر الجانب التطبيقي على دراسة التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي بالوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية خلال ثلاث سنوات الممتدة من 2018 إلى 2020؛

- **الحدود المكانية:** تختص هذه الدراسة بمدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ولمعالجة الاشكالية واثراء الموضوع من الجانب التطبيقي وتدعيم الجانب النظري اخترنا الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية، والتي يقع مقرها بولاية الجزائر تحديدا بمنطقة روية؛
- **الحدود الموضوعية:** تم التركيز على دراسة وتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات النقدية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع لعدم توفرها في المكتبة الجامعية؛
- صعوبة الحصول على بعض الوثائق المالية من المؤسسة نظرا لسريتها؛
- المدة الزمنية القصيرة لمعالجة موضوع الدراسة.

أداة البحث:

- **الجانب النظري:** تم الاعتماد على العديد من الأدوات هي: الكتب، المجلات، المذكرات، الرسائل، الأطروحات، الملتقيات الوطنية، محاضرات ومطبوعات، الجريدة الرسمية؛
- **الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد على الوثائق المحاسبية للوكالة الوطنية لدراسة ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية.

منهج الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة، تم الاعتماد على المناهج التالية:
- **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج في الجانب النظري من خلال تقديم الإطار النظري للتحليل المالي والأداء المالي، وللتعريف بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية؛
 - **المنهج التحليلي:** حيث تم تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية من خلال القوائم المالية للمؤسسة؛
 - **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لعرض التطور التاريخي للوكالة الوطنية وأهم الأحداث التي مرت بها؛
 - **منهج دراسة حالة:** تم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية.

1. اليمين سعادة: "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

2. بلببوز فاطمة الزهراء: "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة مستغانم، 2016-2017:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة أدائها إذا كان جيد أم لا وبالتالي مراقبة نشاطها، وقد أسقطت دراستها على مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

3. بومجريك ليندة وحميرون مريم: "التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل، 2019-2020:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي والتعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وأسقطت دراستها على مؤسسة ميناء جن جن جيجل.

4. الإزهاري قريوي وغربي ياسر وآخرون: "دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الوادي، 2019-2020:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للمؤسسة وتطبيقها على المؤسسة، والتعرف على الأداء المالي للمؤسسة ومركزها المالي ومدى توازنها باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وقد أسقطوا دراستهم على مؤسسة بالنور للصناعة والخدمات - كوينين - الوادي.

خطوات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الاسئلة الفرعية المطروحة ولتأكيد أو رفض الفرضيات فإنه تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقه مقدمة وتعقبه خاتمة كما يلي:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان "الإطار النظري للتحليل المالي"، حيث تم التعرض فيه إلى دراسة التحليل المالي في المؤسسة، ثم الفصل الثاني جاء بعنوان "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، الذي تم التعرض فيه إلى دراسة أدوات التقييم الأداء المالي في المؤسسة.

أما الفصل الأخير ألا وهو الفصل التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية.

الفصل الأول :
الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، و هي الفترة التي تميزت بالكساد الذي ساد الولايات المتحدة، أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات الغش داخل المؤسسات، و نشر معلومات مالية، و قد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية و هي وظيفة التحليل المالي، الذي يعتبر من أهم مواضيع الإدارة المالية، و ضرورة كبيرة للتخطيط المالي السليم، و الهدف منه اكتشاف نقاط القوة داخل المؤسسة و تدعيمها و نقاط الضعف لمعالجتها للوصول إلى تقييم أداء صحيح لوضعيتها المالية عن طريق تحليل القوائم المالية.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- أساسيات في التحليل المالي؛
- معايير التحليل المالي واستعمالاته؛
- مراحل التحليل المالي ونتائجه.

المبحث الأول: أساسيات في التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وهو الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة ومحيطها، فيعتبر تشخيص حالة المؤسسة لفترة معينة من خلال قراءة البيانات والقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه.

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة، إذ يبين مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، كما يعتبر أداة لكشف نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة.

أولاً: مفهوم التحليل المالي.

يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لإكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة¹.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"².

ويعرف أيضاً بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات"³.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص2.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص21.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص3.

ويعرف أيضا بأنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"¹.

ومما سبق نستنتج أن التحليل المالي يهدف إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة عن طريق دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسيرها، مما يساعد على التعرف على مواطن القوة والضعف من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، واقتراح إجراءات على المؤسسة تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، أو اقتراح إجراءات لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب للمؤسسة إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة غير جيدة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة. ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية²:

- تقييم ربحية؛
 - تقييم المركز المالي؛
 - تقييم المركز الائتماني؛
 - تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
 - تقييم مدى كفاءة غدارة الأصول والخصوم؛
 - تقييم المركز التنافسي؛
 - تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية (ال فشل المالي).
 - استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء.
- كما يمكننا إضافة بعض النقاط فيما يلي³:
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
 - الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وفدرتها على النمو؛
 - التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص39.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص3.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص3.

- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي.

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها إلى تحقيق أغراضه العملية ولعل أبرز هذه المقومات هي:

أولاً: مقومات خاصة بالمحلل المالي:

- يستند التحليل المالي إلى مجموعة مقومات موضوعية وشخصية تخص المحلل المالي يهدف من خلالها إلى تحقيق أغراضه العملية ومن أبرز مقومات المحلل المالي ما يلي¹:
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يستخدم أساليب وأدوات تجمع وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل والمتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالموضوع؛
- ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المؤسسة بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي.
- إلا أن نجاح المحلل المالي في أداء مهمته والمدى الذي قد يصل إليه محكوم بمجموعة من العوامل أهمها¹:

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص4.

- تتفاوت درجات اهتمام المحلل في المؤسسة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالبانك الراغب في إقراض مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البانك لتجدد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى عدة سنوات؛
- كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لأن الكمية والنوعية أثرا مباشرا في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع الحقيقي؛
- دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة، كل ذلك يلقي ضللا من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع؛
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية لأن تغيير الأساليب سيؤدي إلى تغيير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركا لأبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعا في الخطأ؛
- محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي بنفس الاتجاه ونفس الوتيرة في المستقبل فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فإن هذا لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل؛
- تجميل الميزانيات أسلوب يصعب على المحلل معرفة مدى استعماله، فتوقيت الشركة في الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية يظهر سيولة المؤسسة أفضل من واقعها.

ثانيا: مقومات خاصة بعملية التحليل المالي:

- تستند عملية التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ يعتمد ليصبح نموذجا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن أبرز هذه المقومات²:
- مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية؛
- مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين؛
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص307.

² عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص101.

- يجب ان يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ بالمستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة فقط، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل او طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسة من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والأرباح؛
- أن يمتاز التحليل المالي بسرعة الانجاز لكي لا يجعل البيانات و المعلومات متقدمة من ناحية الزمن؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي وأهميته.

أولاً: أنواع التحليل المالي.

يتنوع التحليل المالي إلى عدة أنواع وهذا حسب عدة معايير والتي تختلف من باحث إلى آخر، والتقسيم الذي سنتناوله ليس الوحيد:

1. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي:

ويقسم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى نوعين¹:

- **التحليل الداخلي:** يعتبر التحليل المالي داخلياً إذا تم من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة. وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة؛
- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

2. من حيث البعد الزمني للتحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

- **التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه):** يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنتين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ولكن على مدار عامين متتاليين

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للمؤسسة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق¹؛

ويساعد هذا التحليل على ما يلي²:

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في الميزانية المالية أو حساب النتائج خلال فترة زمنية معينة؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المؤسسة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

➤ **التحليل الرأسي (العمودي):** هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي ربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة³.

3. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

وفق هذا المعيار يمكن تبويب التحليل المالي كما يلي⁴:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك؛
- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل. بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

4. من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

¹ أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، 2007، ص320.

² عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، طبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص166.

³ المرجع السابق، ص166.

⁴ وليد ناجي الحبالي، مرجع سبق ذكره، ص30.

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي¹:

➤ **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

➤ **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

5. من حيث مستوى التحليل:

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها²:

➤ **على مستوى المؤسسة:** حيث يقوم المحلل المالي ضمن هذا التحليل بجمع كل المعلومات

الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على استعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا

يتم الأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعيبه كونه يعتبر المؤسسة

كنظام مغلق، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي

جزء منها؛

➤ **على مستوى القطاع:** وهو التحليل المالي الذي تتم فيه دراسة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه،

كون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط، أو مقارنتها

بالمعايير الخاصة بالقطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي الحكم على أدائها وتشخيص نقاط القوة ونقاط

الضعف، وتبرز أهمية هذا التحليل في ظل المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات؛

➤ **على المستوى العام:** وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع

الذي تنتمي إليها في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب

انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول

بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

6. من حيث إطار التحليل:

ويمكن تقسيم التحليل المالي من حيث إطار التحليل إلى نوعين³:

➤ **التحليل المالي للمؤسسات:** والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة والأطراف

الأخرى في تقييم مختلف الأنشطة، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل وكل القرارات الأخرى ذات الأثر

المالي على وضع المؤسسة؛

¹ نفس المرجع السابق، ص31.

² علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص57.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص34.

➤ تحليل الأوراق المالية: إن التحليل المالي للأوراق المالية له أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للأطراف المتعاملة في البورصة، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، مما يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

يمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي¹:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، الأردن، 2009، ص16.

المبحث الثاني: معايير التحليل المالي واستعمالاته.

تتعدد استعمالات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية حيث يستعمل للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ويتم ذلك وفق مراحل وخطوات، وكذلك يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمؤسسة موضوع التحليل.

المطلب الأول: معايير التحليل المالي.

نعني بمعايير التحليل المالي مجموعة من الأرقام المعيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما¹. ونجد مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي، ومن هذه المعايير²:

1. **المعيار المطلق:** هي مؤشرات متعارف عليها تعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات والمشاريع بغض النظر عن حجمها ونوعها وفترة التحليل، ولذلك فإن مدلول هذا المعيار ضعيفة كونه يأخذ قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة تشترك بها كافة المشاريع، ومن المعايير المطلقة شائعة الاستخدام معيار نسبة التداول والسيولة السريعة؛

2. **معيار القطاع أو الصناعة:** و هي المؤشرات المتفق عليها في القطاع الذي تنتمي عليه المؤسسة محل المقارنة، ويستخرج باحتساب متوسط النسب لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد ولفترة زمنية محددة و يتولى إعداد مثل هذه المعايير الاتحادات المعينة كغرف التجارة و الصناعة و المؤسسات المالية المتخصصة، و يعد هذا المعيار مؤشر هام يبين الانحرافات من معدل القطاع الذي ينتمي إليه مشروع محل الدراسة، و هي أقرب إلى الواقع مقارنة بالمعيار المطلق، و يجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار عند المقارنة اختلاف طبيعة المشاريع داخل الصناعة الواحدة من الحجم ونمط الإنتاج و المعايير المحاسبية و الموقع و مكونات الهيكل التمويلي، إذ ينتقد هذا المعيار بعدم أخذه الخصائص الخاصة بالمؤسسة محل المقارنة؛

3. **معيار المؤسسات المماثلة:** وهي التي لها تاريخ طويل في السوق وإنجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين والمستثمرين والأسواق المالية؛

4. **المعايير الإدارية (المعيار المخطط):** تقوم إدارة المؤسسات عادة بوضع وتصميم الأهداف لمختلف الأنشطة ضمن الخطط المالية المستقبلية للمؤسسة، ويتم مقارنة نتائج التحليل المالي للأنشطة المؤسسة المنفذ لهذه الأهداف مع الخطط المعدة بهذا الشأن خلال فترة زمنية محددة وعندما يتم تحديد الانحرافات وأسبابها كإعداد الموازنات التقديرية للمبيعات أو النقدية أو تحديد التكاليف وأسعار البيع... الخ؛

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008-2009، ص16.

² أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2014-2015، ص10، 11.

5. المعايير التاريخية (المعيار الاتجاهي): وهو معيار تاريخي يبين أداء المؤسسة في السنوات السابقة و يحدد اتجاهاته و يقيس مدى التطور أو التراجع في نشاطه، إذ يتم تقييم أدائه في الماضي، و يعد معيار للتنبؤ بهذا الأداء مستقبلا من خلال المقارنات بين نسب المالية لنفس المؤسسة للسنوات السابقة، وكذلك معرفة مدى فعالية السياسات الجديدة بعد مقارنتها مع نتائج الأعمال، ويمكن استخراج هذا المعيار باعتماد المتوسط لنتائج الأعمال، لعدد من السنوات لنفس المؤسسة بعد اختيار سنوات ذات نتائج طبيعية إذ تعرف من خلالها اتجاه أداء المؤسسة، ويؤخذ على هذا المعيار طريقة احتسابه التي تعتمد على الماضي أساس بذلك دون النظر إلى تأثير البيئة مستقبلا ومتطلبات الواقع الجديد والمتطور باستمرار المشاريع المماثلة.

المطلب الثاني: استعمال التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة، ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية¹:

1. تحليل الاندماج وال شراء: يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين المؤسستين، فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما يعد دقة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل؛

2. الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب؛

3. تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات، وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرين والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

حيث ان البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة. بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات "وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب" في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية. إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياساتها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات. ومن هذه المؤشرات مثلا:

¹ المرجع السابق، ص12.

- معدل دوران الذمم المدينة و الذمم الدائنة، ومعدل دوران الاستثمارات، ومعدل دوران المخزون ومدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول.

4. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراء المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل¹؛

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال²:

➤ مؤشرات السيولة في الأجل القصير؛

➤ مؤشرات الملاءمة أو الرفع المالي في الأجل الطويل؛

➤ التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

5. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكافة عوائدهم، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات³؛

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة في هذا المجال هي⁴:

➤ مؤشرات الربحية؛

➤ مؤشرات الرفع المالي أو الملاءمة؛

➤ مؤشرات الأداء؛

➤ مؤشرات السوق.

6. **التخطيط:** تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق للمؤسسة وتقدير الأداء المتوقع لها في المستقبل⁵.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 235.

⁴ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁵ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 235.

بالإضافة إلا ما ذكر أعلاه، برزت استعمالات أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات؛
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات؛
- تحليل المحافظ الإستثمارية؛
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات؛
- تحليل نوعية الأرباح؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT) ¹.

المطلب الثالث: الأطراف المهمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة نظرا لأنه يعمل على وصف كلي لدمتها المالية ووضعتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص هذه الأطراف في:

1. الأطراف الداخلية:

وهي الأطراف التي تعمل داخل الشركة أو المؤسسة وتسعى إلى إجراء التحليل المالي لغرض الوقوف على نتائج هذا التحليل ومن هذه الأطراف ²:

- **الإدارة:** وهي المحرك الرئيسي والأساسي لكل أنشطة المؤسسة وبكافة مستوياتها، يساعد التحليل المالي الإدارة على اتخاذ القرارات المهمة والتي على أساسها يتم بناء الخطط المستقبلية للمؤسسة؛
- **العاملون:** وهم الأفراد الذين يمارسون أنشطتهم لغرض تحقيق أهداف المؤسسة، إذ يسعى العاملون للاستفادة من التحليل المالي لغرض الوقوف على وضع الشركة وهل لديها القدرة على مواصلة النشاط أم أن هناك بعض المعوقات التي قد تواجه المؤسسة وتهدد بقاء العاملين فيها؛
- **الشركاء والمساهمون:** في مؤسسات المساهمة الكبيرة يعتبر التعرف على الوضع المالي للمؤسسة مسألة مهمة بالنسبة للمساهمين ويتحقق ذلك من خلال نتائج التحليل المالي، حيث يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر ومردودية الأموال المستثمرة، فهو لا يدخر جهدا في البحث عم إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب ³.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص23.

² حيدر عباس، انشاء نموذج للتحليل المالي باستخدام البرمجة الرقمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني (العدد 2)، العراق، نيسان 2021، ص54.

³ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2013-2017، ص20.

2. الأطراف الخارجية:

وهم الأطراف الذين يراقبون أداء الشركة من الخارج ولا يرتبطون بنشاطها الداخلي، ويمكن تقسيم هذه الأطراف إلى الآتي¹:

➤ **المقرضون:** وهم الأفراد والجهات التي لديها الفائض المالي وترغب في تقديم هذه الفوائض إلى الشركة مقابل الحصول على الفوائد، ولكن يقومون بإجراء التحليل المالي لغرض الوقوف على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير. فكلما كانت النتائج ايجابية كلما اعطت اشارة إلى قوة المركز المالي للشركة ولا خوف من القيام بإقراضها وتقديم الدعم المالي لها؛

➤ **الأجهزة الحكومية:** وهي المؤسسات والجهات الحكومية المسؤولة عن بناء اقتصاد الدولة، إذ تقوم هذه الجهات بالتحليل المالي لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على مواصلة النشاط على مستوى الاقتصاد. وهذا التحليل يساعد الحكومة على معرفة الشركات التي تؤثر على سير عجلة الاقتصاد وبالتالي العمل على النهوض بواقع الاقتصاد ككل؛

➤ **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** يهتم هؤلاء بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير، وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على فترة من الزمن، سياسة توزيع الأرباح، الوضع المالي والهيكل للمؤسسة، ومقارنة وضعيتها بالشركات المماثلة، وهذا بهدف تطويرها وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم²؛

➤ **سماسرة الأوراق المالية:** ويهدف هؤلاء، من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي³:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم؛
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصيحة بشأنها للعملاء؛

➤ **المؤسسات المتخصصة بالتحليل:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين. وقد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسة متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق؛

➤ **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد

¹ حيدر عباس الجناحي، مرجع سبق ذكره، ص54.

² شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008، ص47.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص238.

يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين كما يلي¹:

- **الديون طويلة الأجل:** الشيء الأهم لدى الديون طويلة الأجل وهو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد؛
- **الخصوم المتداولة:** إن ما يهمهم هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنين يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة الاقتصادية.
- **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان المماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان؛
- **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

3. الجهات الأخرى المهتمة بالتحليل المالي:

من بين هذه الجهات نذكر²:

- **أجهزة التخطيط والرقابة:** في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات وتحديد الأسعار عن طريق نظام العرض والطلب، أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة، وكذلك في وضع الخطط المستقبلية، كما يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة؛
- **الغرف التجارية:** تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن مختلف نشاطات الشركات والصناعات، وهذا فيما يتعلق بأوضاعها المالية ومعدلات أدائها وربحياتها؛
- **مصلحة الضرائب:** تستخدم مصلحة الضرائب التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب لديها والتحقق من صحة البيانات والمعلومات المقدمة، عن طريق إجراء المقارنات مع مؤسسات القطاع ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المؤسسة؛

¹ منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

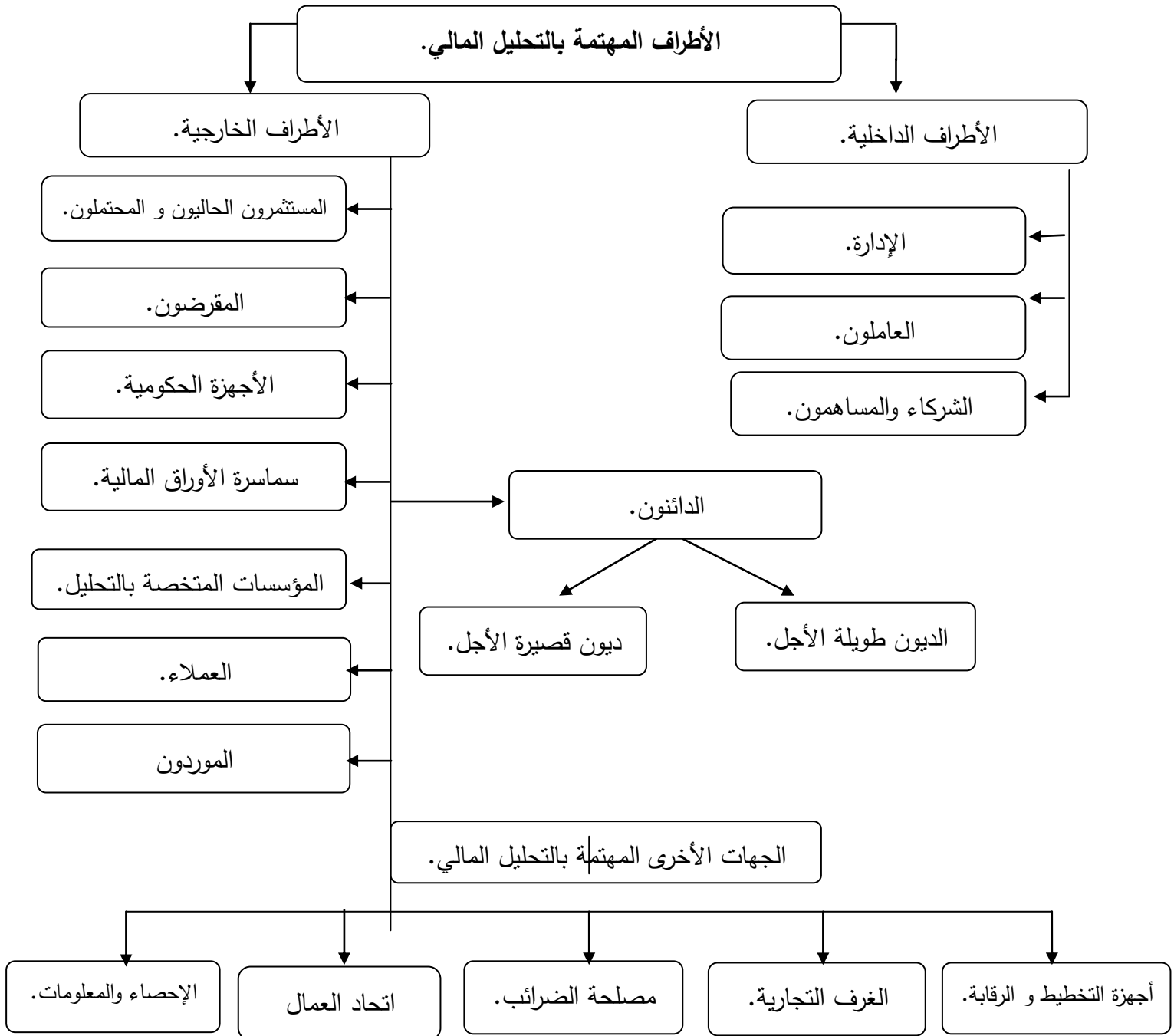
² المرجع السابق، ص 22.

➤ **اتحاد العمال:** يمكن استخدام تقنيات التحليل المالي من قبل اتحاد العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الاقتصادية الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع أو عكس ذلك لتدارك الأوضاع في حال حدوثها؛

➤ **الإحصاء والمعلومات:** تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية، من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

الشكل الاتي يبين لنا الأطراف المختلفة المهتمة والمستفيدة من التحليل المالي:

الشكل رقم (01): الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.



المصدر : من إعداد الطلبة الباحثين.

المبحث الثالث: مراحل التحليل المالي ونتائجه.

يهدف المحلل المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك لتحسين الوضع المالي في المستقبل، وضمان التسيير الفعال وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات المتكاملة فيما بينها، إضافة إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والاقتصادية الموجودة في القوائم المالية والتي تعتبر أهم مصدر يحتاجه المحلل لاتخاذ القرار النهائي. غلا ان ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجي التحليل المالي.

المطلب الأول: مراحل التحليل المالي.

تتطلب عملية التحليل المالي القيام بمجموعة من المراحل والإجراءات حتى يتم الوصول إلى النتائج التي على أساسها يتم اتخاذ القرار. ومن أهم هذه المراحل الاتي¹:

1. **مرحلة الاعداد والتحضير:** وهي المرحلة الاولى التي من خلالها يتم جمع البيانات وتهيئتها سواء من

الأطراف الداخلية او الخارجية. مع القيام بتحديد الهدف الأساسي من التحليل المالي الذي يعتبر خط شروع لاتخاذ القرار اللازم؛

2. **مرحلة التحليل:** وهي مرحلة معالجة المعلومات التي تم جمعها من خلال اعادة ترتيب وتصنيف هذه المعلومات لغرض اخضاعها لإجراءات التحليل والتوصل الى النتائج بالاعتماد على هذه المعالجات؛

3. **مرحلة الاستنتاجات:** وهي المرحلة الاخيرة من مراحل التحليل المالي، اذ يقوم المحلل المالي بوضع الاستنتاجات التي تم التوصل اليها. والقيام بإعداد هذه الاستنتاج على شكل تقارير لاستفادة كل الاطراف منها والمساعدة باتخاذ القرارات المبنية على الاستنتاجات المتوصل إليها من قبل المحلل المالي.

المطلب الثاني: نتائج التحليل المالي.

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة سواء كانت نتائج التحليل داخلية او خارجية.

وعليه فإن أهم نتائج التحليل المالي هي كالآتي²:

1. نتائج التحليل الخارجي:

تختلف نتائج التحليل باختلاف المستعمل الخارجي التي يمكن أن تكون أحد العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛

¹ حيدر عباس الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص54،55.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، الجزائر، 1998، ص12،13.

- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية واستقلالية للمؤسسة؛
- تقييم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع واطهار أحسنها أو أضعفها.

2. نتائج التحليل الداخلي:

- كما يمكن للمحلل ان يصل داخليا على النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة... الخ)؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

خلاصة:

من خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى أن التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تعتمد عليها الإدارة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة ووضع خطط مستقبلية.

التحليل المالي يستعمل لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات صلة بها، هذا ويمكن استخدام التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها حتى لا تصبح خطر على المؤسسة، وعلى الإدارة المالية أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات المالية لاتخاذ قرارها المناسب.

يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية.

الفصل الثاني:

دور التحليل المالي في تقييم

الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد:

بعد أن تم تناول في الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي الذي يعتبر أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف لها، و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يركز تقييم الأداء المالي على التحليل المالي للقوائم المالية باستعمال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية

و على أساس ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ماهية تقييم الأداء المالي؛
- القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي؛
- أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية وأولية حول تعريف الأداء، تعريف تقييم الأداء ثم إلى تعريف تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف الأداء.

إن أصل مصطلح الأداء لا يعني "Performance"، بمعنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة¹.

من خلال التعريف السابق يتكون الأداء من ثلاث عناصر رئيسية، والمؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد والمتمثلة في²:

1. **الفعالية:** هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، ونقصد بها أيضا مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛

2. **الكفاءة:** تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفؤ، هو النشاط الأقل تكلفة. كما تعرف على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسية بأقل تكلفة ممكنة؛

3. **الإنتاجية:** نفس درجة الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة في تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات تأخذ شكل سلع والخدمات.

كما سنوضح أكثر حول الأداء من خلال عرضنا أنواع الأداء في المؤسسة كما يلي³:

أ. **حسب معيار المصدر:** وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين:

➤ **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛

¹ زويتة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 7، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سبتمبر 2012، ص 223.

² بلييوس فاطمة الزهراء، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص 27.

³ المرجع السابق، ص 28-29.

- **الأداء المالي:** ويمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.
- **الأداء الخارجي:** الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.
- ب. **حسب معيار الشمولية:** حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى:
- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر فقط؛
- **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة.
- ت. **حسب معيار الطبيعة:** تبعا لهذا المعيار تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية وأهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي.

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء.

- عرف تقييم الأداء بأنه: "الطريقة اللازمة لتحديد نشاط المؤسسة وصولاً إلى قياس النتائج المتحققة من الأداء ومقارنته بالخطط الموضوعة مسبقاً بهدف التعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها مع العمل على تصحيح الانحرافات السلبية في الأداء خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة"¹.
- كما عرف بأنه: "مرحلة من مراحل العملية الإدارية، يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور، غالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلاً وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة تكون سنة"².
- وعليه فإن تقييم الأداء هو عبارة عن عملية إدارية تسعى لقياس وتقييم الأداء، وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة والمنظمة خلال فترات زمنية معينة ومحددة، وبالأخير تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة.
- وتمر عملية تقييم الأداء بعدد من المراحل تتمثل في³:
- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء؛
 - قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط؛
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

¹ سنان رحيم جاسم دهش، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² بلببوض فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ويهدف تقييم الأداء إلى¹:

- تسمح باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- يساعد على العمل بجدية مستقبلاً وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

المطلب الثالث: تعريف تقييم الأداء المالي.

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسات قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المؤسسة ونموها وتطورها وذلك باستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساساً في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها².

وعليه تتجلى أهمية تقييم الأداء المالي في ما يلي³:

- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة؛
- يوفر قياساً لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط، والعمل على إيجاد سلم للحوافز والمكافآت.

ومنه فالغرض الأساسي لهذه العملية هو الحصول على معلومات تستخدم لغرض تحليلها وتفسيرها من أجل صنع القرار.

¹ حجاج مصطفى، مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي دراسة حالة مجمع صيدال وشركة

آليانس للتأمينات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2018، ص203.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص94.

³ الأزهاري قريوي وغربي ياسر وآخرون، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019-2020، ص5.

المبحث الثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

يرتكز اهتمامنا في هذا المبحث على دراسة القوائم المالية التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمحللين الماليين، باعتبارها أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي في أداء وظيفته وهي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

المطلب الأول: تعريف الميزانية.

تعتبر الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين بصرف النظر عن الدورة المحاسبية لبيان ما تملكه المؤسسة من الأصول وما عليها من الخصوم، أي تعتبر الميزانية كجدول لاستعراض القيم الخاصة بالامتلاكات التي تملكها المؤسسة والتزامات في تاريخ معين وإعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في آخرها¹. تعرف بأنها ذلك الجرد الذي تقوم به المؤسسة في وقت معين كل شهر، أو ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، أو ستة أشهر أو على الأقل مرة في كل سنة، في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول ولكل ما عليها من ديون، والفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون تمثل ذمتها المالية أو حالتها الصافية أي ما تملكه من أموال خاصة.

ومجموع الأموال الخاصة والديون المختلفة تكون الخصوم التي تساوي قيمة الأصول، وتظهر لنا مصادر الأموال المستعملة من طرف المؤسسة، رأسمالها الخاص واحتياطياتها والقيم التي تحوزها لمدة معينة من الديون المختلفة².

أولاً: مكونات الميزانية.

تتكون الميزانية من العناصر الآتية (انظر الملحق رقم (2))³:

1. الأصول: يوضح هذا الجانب مختلف الأنواع التي استعملت فيها الأموال والتي حصلت عليها وترتب

في الميزانية حسب درجة سيولتها، أي حسب المدة التي تسمح بتغييرها إلى نقود في حالة النشاط

العادي، وتصنف إلى: الاستثمارات، المخزونات والحقوق (المديونات)؛

2. الخصوم: يبين هذا الجدول الأموال التي حصلت عليها المؤسسة أي المصادر التي مولت بها ممتلكاتها

من حيث ترتيب هذه الأموال على حسب درجة استحقاقها وتنقسم إلى قسمين وهما أموال خاصة وديون.

يمكننا ملاحظة عناصر أخرى في الميزانية المحاسبية مثل فرق إعادة التقدير الذي يظهر بعد إعادة تقييم الاستثمارات بالمؤسسة.

¹ غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، المجلد 1، العدد الأول، جامعة زيان عاشور-الجلفة، مارس 2012، ص172.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص17.

³ غالمي العالية، مرجع سبق ذكره، ص172-174.

ثانيا: أهمية الميزانية.

تتجلى أهميتها في¹:

- تبيان للمؤسسة ما لديها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها مستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل: تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثاني: تعريف حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

أولاً: حساب النتائج.

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة، وبالتالي فإن حساب النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية ويبين مصادر الأموال واستخداماتها من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها فهو يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال فالإنتاج يطرح منه استهلاكاته وفي الأخير نحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة².

1. العناصر المكونة لحساب النتائج.

يمكن تلخيصها في (انظر الملحق رقم 03)³:

¹ أمينة عابد، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

² مبارك لسلوس، التسيير المالي-تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المدفوعات الجامعية الجزائر، 2012، ص 24، 25.

³ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص 74.

➤ **أعباء الدورة:** حيث تتكون من كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين والمصاريف المالية... الخ؛ وكل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادية للمؤسسة.

➤ **منتجات الدورة:** وتشمل كل من منتجات الاستغلال ومنتجات خارج الاستغلال.

➤ **تحليل النتائج:** وتشمل مجموعة النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى أن يصل إلى النتيجة السنوية الصافية والمتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال والنتيجة الإجمالية¹.

2. أهمية حساب النتائج.

تكمن أهمية حساب النتائج في كونه يظهر التغيرات الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، كما أنها تعتبر كمرآة عاكسة لنشاط الإدارة، حيث يعتبر كترجمة رياضية ومحاسبية لكل من سياسة، خبرة، معرفة، وبعد نظر الإدارة، وذلك من وجهة نظر كل الإيرادات والتكاليف، وصافي الربح أو الخسارة النهائية للمشروع يعتبر كمؤشر لمدى فعالية الإدارة كما يساعد على²:

- التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشرف لمبالغ نقدية؛
- يساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

أو قائمة التدفقات النقدية وهي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة، وقد الزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7). وتنقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، حيث تظهر الممارسات المحاسبية طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة³.

¹ زغيب مليكة وبوشنفير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص82.

² أمينة عابد، مرجع سبق ذكره، ص22.

³ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص49.

1. مكونات جدول تدفقات الخزينة.

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها ووفق القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 2008/19 إلى ثلاثة مجموعات رئيسية (انظر الملحق 04):¹

➤ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

هي التدفقات الناتجة عن النشاطات الأساسية المولدة للنتائج، من بيع وشراء السلع وكل نشاطات المؤسسة العادية التي تمثل الدورة التشغيلية ماعدا النشاطات المحددة على أنها نشاطات استثمار أو تمويل، حيث يعتبر تدفقات النشاط التشغيلي أهم نشاط مولد للإيراد في المؤسسة، وإثبات قدرتها في الوفاء بالتزاماتها.²

ومن الأمثلة على الأنشطة التشغيلية: المشتريات والمبيعات النقدية، تحصيلات المدينين التجاريين والتسديدات للدائنين التجاريين، والمصروفات التشغيلية النقدية.³

➤ التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.⁴ ومن الأمثلة عليها: شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل الأخرى، المتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى، والمدفوعات والمقبوضات النقدية لشراء أسهم وسندات المؤسسات الأخرى والمشتقات المالية، باستثناء عمليات شراء الأسهم والسندات التي تتم للمتاجرة وتوليد الإيراد التشغيلي.⁵

¹ يوسف قاشي ومحمد أبركان، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة Divindus -dmc-bouira، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة بويرة، 2022، ص103.

² مختاري رزيقة، دور الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة "مؤسسة نفضال الشراقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص38.

³ محمود عبد الحليم الخلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دائرة المطبوعات والنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007، ص198.

⁴ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص176.

⁵ هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص71.

➤ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

إن التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويلية هي عبارة عن أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض¹.
ومن الأمثلة عليها²:

- المتحصلات والمدفوعات النقدية من إصدار أو شراء الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛
- المتحصلات النقدية من إصدار السندات، والقروض، وأوراق الدفع، والرهنات العقارية وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل، والمدفوعات النقدية لتسديد القروض؛

2. أهمية جدول تدفقات الخزينة.

يكتسي جدول تدفقات الخزينة أهمية بالغة تتجلى في أنه يسمح ب³ قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها، إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين، قياس أثر التدفقات الاستثمارية و التمويلية على الربحية، وإبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة.

المطلب الثالث: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

أولاً: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

يتطلب النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS أن تقوم المنشأة بعرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تحليل حركات الأموال الخاصة خلال الدورة المحاسبية⁴.

ومن أهم العناصر التي يجب إظهارها في جدول تغيرات الأموال الخاصة ما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- أثر تغيرات الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحاسبية؛
- كل عناصر النواتج والأعباء والأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009م، ص26.

² هارون عزوي، مرجع سبق ذكره، ص71.

³ يوسف قاشي ومحمد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص103.

⁴ حكيم قرفي، تقييم وإدراج الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي الجديد (دراسة حالة المينائية، سكيكدة، EPS)، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012، ص59.

1. مزايا جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يحقق جدول تغيرات الأموال الخاصة المزايا الآتية¹:

- معرفة التغيرات التي حدثت للأموال الخاصة خلال الفترة؛
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة أو المتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي (تغيرات في الاحتياطات توزيع الأرباح للشركة المجمعة).

ثانيا: الملاحق.

- عرف الملحق بأنه "وثيقة ملخصة توفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ القوائم المالية"².
- وعرف أيضا بأنه "يضم الملحق الكشوفات المالية والمعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوفات المالية"³.
- تعتبر الملاحق جزء من القوائم المالية، ويكمن دورها في إعطاء تفسيرات وتكميلات لفهم المعلومات الموجودة في القوائم المالية الأخرى.
- يشتمل ملحق الكشوفات المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية⁴:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (لمطابقة المعايير الموضحة)؛
 - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة؛
 - المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعلومات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
 - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء.

¹ يوسف قاشي ومحمد أبركان، مرجع سبق ذكره، ص59.

² الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص38.

³ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، متبعة للطباع، الجزائر، 2010، ص185.

⁴ موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2010، ص104.

هناك عدة أدوات تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، إن تفاوتت هذه الأدوات فيما بينها يعكس اختلافًا في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك في مجال استخدام التحليل، بالإضافة إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء باستعمال مؤشرات التوازن المالي.

توجد ثلاثة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل:

يقصد بتحليل رأس المال العامل دراسة التغيرات الطارئة على الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، بهدف معرفة صافي رأس المال العامل وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

1. تعريف رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال. كما يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير¹.

كما يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في الحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة². وهناك أربع أنواع من رأس المال العامل والمتمثلة فيما يلي³:

أ. رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضاً أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:
طريقة أعلى الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي في أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر، عمان، 2013، ص214.

² زغيب مليكة وبوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص49.

³ ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص46-74.

الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

طريقة أسفل الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

ب. رأس المال العامل الخاص:

يبين رأس المال العامل الخاص مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد الأجنبية. ويتم حساب رأس المال العامل الخاص وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ت. رأس المال العامل الأجنبي:

يبين رأس المال العامل الأجنبي قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمصادر ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وهنا التقى دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة. ويعبر رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون الأجنبية}$$

ث. رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم الجاهزة والقيم غير المحققة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

2. الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

يختلف رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، وعموما هناك ثلاث حالات لصافي رأس المال العامل وهي¹:

➤ **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$** : يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي.

➤ **رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$** : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأموال الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

➤ **رأس المال العامل الصافي السالب $FR < 0$** : في هذه الحالة تعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي تتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

3. التغيرات في صافي رأس المال العامل:

إن رأس المال العامل لا يبقى ثابتا وإنما يتبدل حجمه مع تطور المؤسسة ومع التغيرات التي تطرأ على عناصر الموجودات والمطلوب وهناك عدة عوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل فبعضها يزيد من قيمته والبعض الآخر يخفضها ومن هذه العوامل²:

➤ **العوامل التي تزيد من حجم رأس المال العامل:**

3. زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛

4. التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

➤ **العوامل التي تخفض من حجم رأس المال العامل:**

5. اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛

6. تسديد القروض طويلة المدى؛

¹ إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص 83.

² سليمان دحوا، دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس يومي، 22-23 ماي 2012، ص 5.

7. نقصان قيمة الأموال الخاصة؛

8. تسديد عائدات الأسهم؛

9. ظهور خسائر في نهاية السنة المالية.

ثانياً: الاحتياج من رأس المال العامل.

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر، تتولد هذه الاحتياجات عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج من رأس المال العامل.

1. تعريف الاحتياج من رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن المؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حسابه بالعلاقة التالية¹:

$$\text{الاحتياجات من رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{السلفات المصرفية})$$

والشكل التالي يوضح الاحتياج من رأس المال العامل:

جدول رقم (1): احتياج من رأس المال العامل.

احتياجات الدورة					
أوراق القبض		زبائن		سندات التوظيف	
احتياجات رأس المال العامل		أوراق دفع		منتجات تامة	
ديون مخزونات		ديون الاستغلال		ديون الشركاء	
موارد الدورة		موردون		مواد أولية	

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص34.

2. الحالات الممكنة لاحتياج رأس المال العامل²:

➤ **احتياجات رأس المال العامل الموجب $BFR > 0$** : الخصوم المتداولة دون التسبيقات البنكية لا تغطي

احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياجات رأس المال العامل.

¹ زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص52.

² شعابنية سعاد، المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص12.

- احتياجات رأس المال العامل المعلوم $BFR=0$: الاحتياجات الدورية تغطي كليا بموارد التمويل الدورية، ومنه لدى المؤسسة رأس مال عامل كافي، وهنا يتحقق توازن المؤسسة.
- احتياجات رأس المال العامل السلبي $BFR<0$: للمؤسسة فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

ثالثا: الخزينة.

1. تعريف الخزينة.

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، فالخزينة تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة وتحسب كما يلي¹:

الخزينة الصافية=القيم الجاهزة-السلفات المصرفية

أو عن طريق:

الخزينة الصافية=رأس المال العامل-الاحتياج من رأس المال العامل

2. الحالات الممكنة للخزينة:

- الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث ممكن أن نكون أمام ثلاث حالات²:
- الخزينة موجبة $TR>0$: إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فغن الخزينة موجبة، في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزءاً من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل.
- الخزينة سالبة $TR<0$: إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها.
- الخزينة معدومة $TR=0$: إذا كان رأس المال العامل يساوي من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المتلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

3. شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي في المؤسسة يجب أن يتحقق مايلي³:

¹ زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص53.

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص121-122.

³ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86، 87.

➤ **الشرط الأول:** رأس المال العامل الصافي موجب، أي أن $FR < 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة الأجل.

➤ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاحتياج من رأس المال العامل أي: $FR > BFR$ إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

➤ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة أي $TR > 0$ ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والتمثلة في المتاحات.

المطلب الثاني: تقييم الأداء باستعمال النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم وضعية المؤسسة.

أولا: تعريف النسب المالية.

يمكن تعريفها أنها: "أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين من بنود القوائم المالية"¹. وتعرف أيضا بأنها: "تمثل العلاقة بين مفردتين أو أكثر من مفردات القوائم والتقارير المالية"². وتعرف أيضا بأنها: "تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة مالية ثانية. بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا، وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً"³.

ثانيا: نماذج النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء.

تتعدد النسب المالية التي تستخدم في التحليل القوائم المالية، يتم مناقشة أهمها على نحو ما يسرد فيما يلي:

1. نسب تحليل السيولة:

إن الهدف الأول للتحليل المالي هو دراسة المقدرة على السداد للتحقق من أن المؤسسة تستطيع أن تفي بالتزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق دون التعرض لخسارة، وتعكس هذه المقدرة وجود أصول سائلة

¹ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 299.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

تكفي لسداد الالتزامات، وعدم تعرض المؤسسة لخسائر بسبب تحويل تلك الأصول إلى نقدية. وتتعدد النسب المستخدمة لقياس المقدرة على السداد¹. ولعل من أهمها كما يلي:

أ. السيولة العامة:

هي إحدى النسب المالية الأساسية التي تقاس بها حالة الأمان الواجب أن توفره الإدارة للأموال المستثمرة في المؤسسة، وهي تقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من إجمالي أصولها المتداولة، ويمكن حساب نسبة التداول كما يلي²:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وكلما زاد مقدار الأصول المتداولة عن مقدار الخصوم المتداولة، كلما كان ذلك دليلاً من الناحية النظرية على مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ الاستحقاق³.

ب. نسبة السيولة السريعة:

هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والالتزامات المتداولة. إن الأصول هنا صنفنا لنوعين: أصول سريعة السيولة، وأصول بطيئة في تحويلها إلى نقد، وتأخذ النسبة الصيغة التالية⁴:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

توضح هذه النسبة درجة السيولة السريعة للمؤسسة في وقت معين، وهي تقيس اختبارات القدرة على مواجهة الطلبات الفجائية لتغطية الالتزامات باستخدام أصول سريعة التداول، ودون الحاجة لاستخدام المخزون⁵.

ت. نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر أنها أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية⁶:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة قصيرة الأجل}} * 100$$

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² محمد قاسم خضالوة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 45.

³ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

⁴ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 340.

⁶ اليمين السعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46.

ان ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية: تراجع نشاط المؤسسة، نقص تجديد الاستثمارات، وفائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

2. نسب النشاط:

تقيس نسب تحليل النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول المتاحة للاستغلال، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول¹، وأهم نسب النشاط هي:

أ. معدل دوران الأصول الثابتة:

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات²، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تستخدم أصولها بكفاءة لتوليد المبيعات، أما انخفاضها يعني ان هناك زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الأصول الثابتة وتحسب كما يلي³:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات/متوسط إجمالي الأصول الثابتة}}{1}$$

ب. معدل دوران الأصول المتداولة:

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي⁴:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة}}{1}$$

هذا المعدل هو مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل، وعكس ذلك عدم استخدام رأس مال عامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات أو زيادة الاستثمار.

ت. معدل دوران إجمالي الأصول:

يهدف معدل دوران الأصول إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة للمؤسسة. و يتم حساب هذه النسبة بالنموذج التالي⁵:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات/مجموع الأصول}}{1}$$

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 225.

³ محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 311.

⁴ مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 228.

⁵ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

مما قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول أو عدم كفاية الاستثمار فيها.
ث. معدل دوران المخزون:

يعبر عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد الأولية والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة المالية، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية¹:

معدل دوران البضائع = تكلفة شراء البضائع المباعة / متوسط المخزون

معدل دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة / متوسط المخزون

معدل دوران المنتجات المصنعة = تكلفة انتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون

يستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المؤسسة خلال السنة الواحدة، إذ أن ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، ذلك للارتباط الوثيق بين الأرباح المتحققة ودوران المخزون².

ث. معدل دوران الموردين:

وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل، وتحسب بالعلاقة التالية³:

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / (موردون + أوراق الدفع)

❖ مهلة دوران الموردين: تشير هذه النسبة للمدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن المؤسسة من تسديد ما عليها من ديون، ويجب ان تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

مهلة دوران الموردين = (موردون + أوراق الدفع) / مشتريات السنة * 360

ج. معدل دوران الزبائن:

¹ منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحلي المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017، ص 37.

يبين كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعالية سياسة الإئتمان والتحصيل، وتمثل عدد المرات التي تتجدد فيها حقوق المؤسسة على الزبائن من خلال عمليات بيع البضائع والمنتجات على الحساب خلال السنة، ويحسب¹:

معدل دوران الزبائن = صافي المبيعات الآجلة السنوية / متوسط ديون الزبائن

❖ مهلة دوران الزبائن: تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها، ولا تتجاوز 90 يوما عادة، ويجب أن تكون أقل من ائتمان الموردين، وتحسب بالعلاقة التالية²:

مهلة دوران الزبائن = (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة/ المبيعات السنوية متضمنة الرسم) * 360

3. نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، وتتمثل أهمها في³:

أ. نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، حيث تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، ويتم احتسابها كما يلي:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / حقوق الملكية

ب. نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح يعنبر أن رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، ويتم احتساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

ت. نسبة التمويل الخاص:

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، السنة الأولى ماستر-تسيير الموارد البشرية والسنة الثالثة ليسانس إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016، ص 24.

³ اليمين السعادة، مرجع سبق ذكره، ص 52-54.

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وكلما كانت أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة، والعكس صحيح، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

4. نسب المردودية:

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة السياسات والقرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة وهي تمدنا بالأجوبة الشاملة حول مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير النشاط العام للمؤسسة وهي¹:

أ. المردودية التجارية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات الصافية}}$$

وتوضح هذه النسبة المقدار المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية مما يساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة؛

ب. المردودية الاقتصادية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

تقيس هذه النسبة الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة والنتيجة بين العائد من استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة، وتتحقق قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع؛

ت. المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

إن ارتفاع نسبة المردودية المالية دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قدرة المؤسسة من ناحية الأداء، في حين يكون انخفاضها مبررا لتأكيد حالة ضعف².

¹ فروم محمد الصالح، النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد بعنابة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص176.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص55.

المطلب الثالث: أهمية مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الأداء المالي.

يعد الأداء المالي من أبرز أهداف المؤسسات بصفة عامة، والذي يتم باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية اللذان تبرز أهميتهما كالتالي:

أولاً: أهمية مؤشرات التوازن المالي.

➤ **رأس المال العامل:** يعتبر رأس المال العامل هامش أمان مالي يمكن المؤسسة من تحقيق التوازن

المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة مواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الزمنية أقل من سنة من جهة أخرى¹؛

➤ **احتياج رأس المال العامل:** تتجلى أهمية احتياج رأس المال العامل في تحقيق التوازن في دورة

الاستغلال، ومن ثم تحقيق التوازن المالي للمؤسسة ككل، وعليه فالاحتياج في رأس المال العامل له أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة²؛

➤ **الخزينة:** تظهر آثار عناصر التشغيل على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قبل

الوصول إلى مرحلة إشهار الإفلاس لفترة طويلة، لهذا أصبح من القوائم المهمة التي يستطيع من خلالها تقييم أداء المؤسسة كونه لا يآثر كثيرا بالطرق والأعراف المحاسبية المختارة للتقييم، كما انها تسمح بتقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل³.

ثانياً: أهمية النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد الشخصين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المدونة وعن نقاط القوة والضعف فيها كترتيب الأصول و الخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية وعلى هذا فهي تساهم في اتخاذ القرارات السلبية

¹ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص72.

² محمد حقيقة، أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2009-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2014-2015، ص11.

³ بودبعة راضية وبلعمري خديجة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017-2018، ص46.

والرقابة. والملاحظ أن التوقعات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن ايجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فإنه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منا حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى فالتشخيص المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التشخيص وهي اختيار النسب المتجانسة، المستقلة ونسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي. وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو بحاجة إليها من أجل اتخاذ القرار¹.

¹ اليمين السعادة، مرجع سبق ذكره، ص 39، 38.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أنه لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة من شأنها تحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي قد تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على المعطيات المالية المشتقة من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة. وإن دراسة التوازنات المالية تهدف أساساً للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات العسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش آمان والمتمثل في رأس المال العامل والذي بدوره يوجه لتغطية احتياجات دورة الاستغلال والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة التي يتم الانطلاق منها لمعالجة الاختلالات المالية. كما يمكن أن يستعين المحلل المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسة واستقلاليتها المالية مقارنة بنسب القطاع الذي تنشط فيه ووضعها التنافسي مع المؤسسات الأخرى.

الفصل الثالث:

تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات
ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك

الحديدية "ANESRIF"

باستعمال التحليل المالي خلال الفترة

2020-2018

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات والنسب المالية الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، من خلال دراسة حالة وكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF" الإدارة المركزية الروبية-الجزائر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

- تقديم عام للوكالة الوطنية "ANESRIF"؛
- تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" باستعمال التحليل المالي الأفقي والرأسي؛
- تقييم الأداء مالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية "ANESRIF".

تعتبر الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF" من أهم المؤسسات الصناعية والتجارية في الجزائر، لذا وقع اختيارنا عليها من أجل تدعيم الدراسة التطبيقية حول التحليل المالي ومدى مساهمته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة التي يدور حولها هذا الفصل من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة الوطنية "ANESRIF".

تم إنشاء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF" في 20 جويلية 2005، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-256 المؤرخ 13 جمادى الثانية 1426 الموافق 20 جويلية 2005، بهدف تنفيذ، مراقبة وإدارة برامج الاستثمار في السكك الحديدية من خلال تولي مهام دراسة ومتابعة إنجاز استثمارات السكك الحديدية.

بدأت الوكالة الوطنية "ANESRIF" أنشطتها بشكل فعلي سنة 2007، مع عدد قليل من الموظفين إذ بلغ عددهم في سنة 2022 حوالي 120 موظف، وتم إنشاء الهياكل بشكل تدريجي مع زيادة حجم النشاط.

بطاقة فنية للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF":

التسمية: الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF"

الوصاية: وزارة النقل

الطابع القانوني: مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري

سنة التأسيس: 20 جويلية 2005

الطاقة البشرية: 821 عامل

النشاط: النقل والاشغال العمومية

العنوان: 15 شارع العقيد عميروش الروبية الجزائر

رقم الهاتف: 53 / 57 / 51 41 89 23 (0) 213+

الفاكس: 52 41 89 (0) 213+

الايمل: com@anesrif.dz

موقع الانترنت www.anesrif.dz

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية "ANESRIF".

الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "ANESRIF" هي الجهة المتعاقدة المفوضة من قبل وزارة الأشغال العمومية والنقل والمسؤولة عن تنفيذ البرامج المقررة من حيث الدراسات وضمان متابعة إنجاز استثمارات السكك الحديدية الموكلة إليها. على هذا النحو، فإن أنشطتها هي:

- تنفيذ ومتابعة إنجاز برامج الاستثمار في السكك الحديدية؛
 - دراسة المشاريع التمهيدية وتنفيذ كافة الأعمال المتعلقة بمهامها والتأكد من متابعتها؛
 - تطوير هندسة السكك الحديدية وكذلك تصميمها ودراساتها من أجل إتقان التقنيات المرتبطة بموضوعها.
- ولدعم أنشطتها، يمكن للوكالة أن تلجأ، في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها، إلى المساعدة الفنية الوطنية أو الأجنبية لإنجاز المشاريع الكبرى مثل:
- المشاريع الكبرى مثل الخط الشمالي وخط الهضاب العليا والمنافذ وخطوط الربط شمال جنوب كذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمليات الأخرى تتعلق إما بإنشاء خطوط جديدة أو إعادة تأهيل أو تحديث خطوط قيد الاستغلال، والتي يتم تمويلها من خلال عمليات مسجلة ضمن برامج المخططات الخماسية.
- في هذا السياق، تضمن الوكالة أنشطة الدراسات وتنفيذ ورصد الدراسات أو الإنجازات، ولدعم هذه الأنشطة، يتم مساعدة الوكالة من قبل مساعد مدير المشروع AMO (Assistance à la Maitrise d'œuvre) المختار وفقاً للوائح المعمول بها، حيث يتم تمويل تشغيل الوكالة بما يصل إلى 2.5٪ من الميزانية المخصصة لكل عملية، وبلغ المبلغ الإجمالي لجميع العمليات في حدود 22 مليار أورو، أي ما يعادل 2875 مليار دينار جزائري.

المطلب الثالث: تعريف بمديرية مراقبة التشغيل.

مديرية مراقبة التشغيل في الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية مرتبطة ارتباطاً مباشراً مع المديرية العامة. فهي تحظى بأهمية كبرى. كما تمتاز باستقلالية التشغيل. تحصل على معلومات من المديريات الفرعية تناقشها وتعالجها وتقدم التوجيهات والإرشادات وتساعد المديرية العامة في اتخاذ مختلف القرارات.

تتكون مديرية مراقبة التشغيل في الوكالة من 12 مدير مراقبة التشغيل. مسؤول مشروع للدراسات و 12 مراقب تشغيل.

المهام الموكلة لمديرية مراقبة التشغيل:

- إدراج المعلومات اللازمة بنظام معلومات مراقبة التشغيل؛

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

- تحظير مختلف التقارير من خلال لوحات المعلومات ومؤشرات الرصد والأداء المتعلقة بالتطورات في مشاريع البناء والدراسات والأشغال ومسودة المواصفات والعقود والتعديلات والفواتير؛
- مراقبة وتحليل تباينات الأداء؛
- التعاون مع قسم المالية والمحاسبة لإعداد التقارير الإدارية الدورية وإعداد توقعات الميزانية ومراقبة إنجازات الميزانية،
- تقديم المشورة للهيكل التشغيلية (إدارة المشاريع)؛
- توفير أدوات دعم القرار؛
- إعداد تقارير النشاط الشهرية؛
- إعداد تقارير محددة بناءً على طلب الإدارة العامة.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" باستعمال التحليل المالي الأفقي والرأسي.

سوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى كيفية تحليل الميزانية الخاصة بوكالة الوطنية لدراسة ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية، وذلك وفقا للتحليل الأفقي والرأسي والذي تم ذكره في الفصل الأول في مطلب أنواع التحليل المالي.

المطلب الأول: التحليل الأفقي للميزانية.

يتم هذا التحليل بين فترتين زمنيتين ويحسب كالتالي:

قيمة التغير للعنصر = قيمة العنصر في الفترة المالية — قيمة العنصر في الفترة السابقة

حيث:

معدل التغير للعنصر = (قيمة العنصر في الفترة المالية/قيمة العنصر في الفترة السابقة) * 100

في البداية يأخذ بسنة 2018-2019 كسنة أساس، وهذا يمكننا من رصد التغيرات الحاصلة في مختلف البنود في الميزانية 2019-2020، ومن خلال الاستعانة بالملحق رقم (02)، (03)، (04) تم اعداد الجدول التالي:

جدول رقم (02): تحليل الأفقي لميزانيات الوكالة لسنة (2018، 2019، 2020) الوحدة: دج

الأصول	2018	2019	النسبة	2020	النسبة
الأصول الثابتة	1 082 822 416 614.58	1 211 775 002 139.37	11.91	1 275 879 936 679.42	5.29
الأصول المتداولة	18 073 045 737.99	18 063 016 311.67	(0.055)	16 852 326 117.68	(6.70)
قيم الاستغلال	6 096 556.37	8 546 495.99	40.19	7 861 874.46	(8.01)
قيم غير جاهزة	14 620 822 646.55	17 611 609 714.22	20.46	11 146 766 577.51	(36.71)
قيم جاهزة	3 446 126 535.07	442 860 101.46	(87.14)	5 704 797 665.71	1188.15
المجموع	1 100 895 465 352.57	1 229 838 018 451.04	11.71	1 292 732 262 797.10	5.12

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

الخصوم	2018	2019	النسبة %	2020	النسبة %
أموال دائمة	1 096 436 330 055,80	1 225 862 239 243,48	11.8	1 289 755 522 399,59	5.21
أموال خاصة	13 413 240 926,18	13 832 072 421,65	3.12	13 777 748 307,06	(0.39)
ديون طويلة الأجل	1 083 023 089 129,62	1 212 030 166 821,83	11.91	1 275 977 774 092,53	5.28
الخصوم المتداولة	4 459 135 296,77	3 975 779 207,56	(10.83)	2 976 740 397,51	(25.13)
المجموع	1 100 895 465 352,57	1 229 838 018 451,04	11.71	1 292 732 262 797,10	5.11

، (07)، (08). المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)

نقوم في البداية بأخذ سنة 2018-2019 كسنة أساس، وهذا يمكننا من رصد التغييرات الحاصلة في مختلف البنود في الميزانية 2019-2020 والجدول التالي يوضح ذلك:

من خلال جدول التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة خلال سنوات الدراسة يتم ملاحظة أن المؤسسة حققت ارتفاع في الأصول الثابتة حيث قدرت بـ 128 952 582 524.79 دج أي بنسبة 11.91% في سنة 2019، وبقيت مرتفعة خلال سنة 2020 بـ 64 104 934 540.05 دج أي بنسبة 5.29%، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع كل من تثبيات قيد الانجاز و ضرائب مؤجلة على الأصل، أما بالنسبة الأصول المتداولة نجدها منخفضة في سنة 2019 بـ (10 029 426.32 دج) أي بنسبة (0.06%)، وبقيت منخفضة هذه النسبة سنة 2020 بـ (6.70%) راجع إلى انخفاض الخزينة سنة 2019 بنسبة (87.15%) وانخفاض المخزون والزيائن سنة 2020 بنسبة (8.01%)، (41.72%) على التوالي. بالنسبة للأموال الخاصة فهي ترتفع بنسبة 3.12 في سنة 2019 بينما شهدت سنة 2020 انخفاضا بنسبة (0.39).

أما ديون طويلة ومتوسطة الأجل فشهدت ارتفاعا في سنة 2019 بنسبة 11.91 وبقيت مرتفعة سنة 2020 بـ 5.27 راجع إلى ارتفاع في المؤنات.

أما الخصوم المتداولة شهدت انخفاضا في سنة 2019 بقيمة (483 356 089.21 دج) أي بمعدل (10.83) وبقيت منخفضة سنة 2020 بمعدل (25.13) ويعود ذلك إلى انخفاض بند الموردين والحسابات الملحق، الضرائب وديون أخرى.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

المطلب الثاني: التحليل الرأسي للميزانية.

يشمل التحليل الرأسي أو العمودي على دراسة العلاقة الكمية بين العناصر المكونة للميزانية وجدول حسابات النتائج ويقوم هذا العنصر بتحليل نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج إلى مجموعها ويهدف إلى معرفة نقاط القوة والضعف ومدى كفاءة توزيع الموارد المالية على مختلف الاستخدامات.

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع الأصول ومجموع الخصوم، حيث تعطي الرقم 100% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): التحليل الرأسي لميزانيات الوكالة (2018-2019-2020) الوحدة: دج

الأصول	المبالغ في 2018	النسبة %	المبالغ في 2019	النسبة %	المبالغ في 2020	النسبة %
الأصول الثابتة	1 082 822 416 614.58	98.36	1 211 775 002 139.37	98.54	1 275 879 936 679.42	98.70
<u>الأصول الجارية:</u>						
قيم الاستغلال	6 096 556.37	0.0005	8 546 495.99	0.0007	7 861 874.46	0.0006
قيم غير جاهزة	14 620 822 646.55	1.33	17 611 609 714.22	1.42	11 146 766 577.51	0.86
قيم جاهزة	3 446 126 535.07	0.312	442 860 101.46	0.04	5 704 797 665.71	0.44
مجموع الأصول	1 100 895 465 352.57	100	1 229 838 018 451.04	100	1 292 732 262 797.10	100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

الخصوم	2018	النسبة %	2019	النسبة %	2020	النسبة %
أموال دائمة	1 096 436 330 055,80	99.60	1 225 862 239 243.48	99.68	1 289 755 522 399.59	99.77
أموال خاصة	13 413 240 926.18	1.22	13 832 072 421.65	1.12	13 777 748 307.06	1.07
ديون طويلة الاجل	1 083 023 089 129.62	98.38	1 212 030 166 821.83	98.56	1 275 977 774 092.53	98.7
الخصوم المتداولة	4 459 135 296.77	0.40	3 975 779 207.56	0.32	2 976 740 397.51	0.23
المجموع	1 100 895 465 352.57	100	1 229 838 018 451.04	100	1 292 732 262 797.10	100

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح التحليل الرأسي للميزانية خلال السنوات الثلاثة (2018-

2019-2020) نلاحظ:

الأصول غير الجارية تمثل نسبة 98.36% سنة 2018 لترفع هذه النسبة إلى 98.54% في السنة الموالية 2019، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع قيمة تسيّثات قيد الانجاز، حيث كانت سنة 2018 تمثل 98.32% لترفع سنة 2019 إلى 98.50%، أما في سنة 2020 فكانت نسبة الأصول غير الجارية تمثل 98.70% وهي مرتفعة مقارنة مع سنتي 2019 وهذا راجع ايضا إلى الارتفاع في قيمة تسيّثات قيد الانجاز حيث بلغت نسبتها 98.64% سنة 2020.

أما الأصول الجارية نلاحظ انخفاضها في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2018 و 2019 والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض في قيمة الزبائن.

بالنسبة للجانب الثاني من الميزانية والذي يمثل مصادر تمويل المؤسسة (الخصوم، الأموال الخاصة)، نلاحظ أن هناك نسب متقاربة للخصوم غير الجارية خلال السنوات الثلاثة (2018، 2019، 2020) وهي على التوالي: 99.60%، 99.68%، 99.77%، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية سالبة خلال سنة 2020، وهي تمثل (2.25%) من رقم الأعمال، وذلك لأن النتيجة التشغيلية سالبة خلال السنة الأخيرة للدراسة وكذلك النتيجة المالية، وبالتالي نستنتج أن المؤسسة حققت خسائر مالية خلال سنة 2020.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية "ANESRIF" بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

لتقييم الأداء المالي للوكالة والحكم على وضعيتها المالية، يجب حساب المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في دراسته وهي: رأس المال العامل، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى النسب المالية.

المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.

1. رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسيا في تحليل وتقييم المؤسسة، ويمكن حسابه بطريقة أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

وبعد حساب لرأس المال العامل الصافي للسنوات الثلاثة حصلنا على الجدول التالي:

الوحدة: دج

جدول رقم (04): حساب رأس المال العامل الصافي

2020	2019	2018	السنوات البيان	
1 289 755 522 399.59	1 225 862 239 243.48	1 096 436 330 055.80	أموال دائمة	طريقة
1 275 879 936 679.42	1 211 775 002 139.37	1 082 822 416 614.58	أصول ثابتة	أعلى
13 875 585 720.17	14 087 237 104.11	13 613 913 441.22	رأس المال العامل الصافي	الميزانية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب في جميع سنوات الدراسة وهذا مؤشر على تحسن وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي.

فخلال السنوات (2018، 2019، 2020) كان رأس المال العامل الصافي موجب وقيمه على التوالي: 13 613 913 441.22 دج، 14 087 237 104.11 دج، 13 875 585 720.17 دج.

وقد ارتفع رأس المال العامل من سنة 2018 إلى 2019 بمقدار 3.47%، يفسر ذلك بارتفاع كل من الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ليعود رأس المال العامل الصافي إلى الانخفاض في سنة 2020 بنسبة (1.50%) مقارنة بسنة 2019، يعود السبب في ذلك إلى أن الأموال الدائمة كافية لتغطية أصولها الثابتة وهذا يؤدي إلى القول أن المؤسسة حققت توازنا ماليا مقبولا، كما أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

2. رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص=أموال خاصة-أصول ثابتة

بعد حسابنا لرأس المال العامل الخاص تحصلنا على الجدول التالي:

الوحدة: دج

جدول رقم (05): حساب رأس المال العامل الخاص

السنوات	2018	2019	2020
البيان			
أموال خاصة	13 413 240 926.18	13 832 072 421.65	13 777 748 307.06
أصول ثابتة	1 082 822 416 614.58	1 211 775 002 139.37	1 275 879 936 679.42
رأس المال العامل الخاص	(069 409 175 688.40)	(1 197 942 929 717.72)	(1 262 102 188 372.36)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

إن رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاثة (2018، 2019، 2020) وكانت

قيمتها على التوالي: (069 409 175 688.40 دج)، (1 197 942 929 717.72 دج)،

(1 262 102 188 372.36 دج).

حيث سجلت انخفاضا في رأس المال العامل الخاص في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 12.01% وبنسبة 05.35% في سنة 2020 مقارنة بالسنة التي قبلها وذلك راجع إلى الزيادة المسجلة في الأصول الثابتة بالخصوص في التثبيات قيد الإنجاز والتي تمثل المشاريع قيد الإنجاز من طرف الوكالة.

وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الخاصة.

3. رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول المتداولة

كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

جدول رقم (06): حساب رأس المال العامل الإجمالي

الوحدة: دج

السنوات البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	18 073 045 737.99	18 063 016 311.67	16 852 326 117.68
رأس المال العامل الإجمالي	18 073 045 737.99	18 063 016 311.67	16 852 326 117.68

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

يلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب في السنوات الثلاثة (2018، 2019، 2020)، حيث في سنة 2018 كان رأس المال العامل الإجمالي يقدر بـ 18 073 045 737.99 دج، مقارنة بسنة 2019 الذي كان يقدر بـ 18 063 016 311.67 دج وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الأصول المتداولة، بينما ارتفع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2020 وقيمتيه 16 852 326 117.68 دج بسبب زيادة الأصول المتداولة.

4. رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

بعد حساب لرأس المال العامل الأجنبي تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الأجنبي

الوحدة: دج

السنوات البيان	2018	2019	2020
الديون طويلة الأجل	1 083 023 089 129.62	1 212 030 166 821.83	1 275 977 774 092.53
الخصوم المتداولة	4 459 135 296.77	3 975 779 207.56	2 976 740 397.51
رأس المال العامل الأجنبي	1 087 482 224 426.39	1 216 005 946 029.39	1 278 954 514 490.04

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه إن رأس المال العامل الأجنبي موجب في السنوات الثلاثة (2018، 2019، 2020)، حيث في سنة 2018 كان رأس المال العامل الأجنبي يقدر بـ 1 087 482 224

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

426.39 دج وارتفع في سنة 2019 إلى 029.39 946 005 216 1 دج راجع إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل، وهذا يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة، كما يواصل رأس المال العامل الأجنبي في الارتفاع إلى 1 278 954 514 490.04 دج سنة 2020. لمعرفة مدى تغطية رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال لابد من حساب الاحتياج من رأس المال العامل.

4. الاحتياج من رأس المال العامل:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي:

الاحتياج من رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (الخصوم المتداولة - السلفات المصرفية)

وبعد حسابنا للاحتياج من رأس المال العامل للفترة (2018-2020) تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الوحدة: دج

السنوات البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	18 073 045 737.99	18 063 016 311.67	16 852 326 117.68
النقدية	3 446 126 535.07	442 860 101.46	5 704 797 665.71
الخصوم المتداولة	4 459 135 296.77	3 975 779 207.56	2 976 740 397.51
السلفات المصرفية	-	-	-
احتياج في رأس المال العامل	10 167 783 906.15	13 644 377 002.65	8 170 788 054.46

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول يتم ملاحظة أن الاحتياج من رأس المال العامل موجب في جميع سنوات الدراسة (2018، 2019، 2020) حيث سجلت القيم على التوالي:

10 167 783 906.15 دج، 13 644 377 002.65 دج، 8 170 788 054.46 دج.

حيث ارتفعت قيمة الاحتياج في سنة 2018 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 34,19% و هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض في الخصوم المتداولة، لينخفض هذا الاحتياج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة (40,11%) ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض الأصول المتداولة الراجع الى انخفاض في الزبائن كما فسر أيضا بارتفاع في نقدية المؤسسة، أي قدرة الوكالة على تصريف منتوجاتها والتحصيل من زبائنها.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

نخلص إلى أن المؤسسة لم تغطي احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة مواردها العادية بل كانت في حاجة إلى موارد مالية تزيد مدتها عن الدورة (ديون متوسطة وطويلة)، ولتسليط الضوء أكثر على مدى تحقيق المؤسسة للتوازن المالي سنقوم بحساب الخزينة.

5. الخزينة:

كما سبق وأن تم تعريف الخزينة بأنها مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال ويمكن حساب الخزينة كما يلي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج من رأس المال العامل}$$

وبعد حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة تحصلنا على الجدول التالي:

الوحدة: دج

جدول رقم (09): الخزينة الصافية

البيان	السنوات	2018	2019	2020
رأس المال العامل الصافي		13 613 913 441.22	14 087 237 104.11	13 875 585 720.17
احتياج في رأس المال العامل		10 167 783 906.15	13 644 377 002.65	8 170 788 054.46
الخزينة		3 446 126 535.07	442 860 101.46	5 704 797 665.71
نسبة التغير		/	(87.14)	1188.17

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة.

من خلال الجدول يلاحظ بأن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة الثلاثة (2018، 2019، 2020)، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج من رأس المال، وهذا يعني أن هامش الأمان يغطي احتياجات دورة الاستغلال، ويفسر من جهة على أنه أمر جيد بالنسبة للمؤسسة لوجود سيولة، لكن من جهة أخرى هذا الفائض يشكل عبء على المؤسسة ويؤثر سلباً على مردوديتها المالية حيث أن أكبر عبء تتحملي المؤسسة كان سنة 2020 حيث بلغت قيمة الخزينة 5 704 797 665.71 دج. من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة حققت توازن مالي ولكن غير مثالي ولتحليل وضعيتها المالية بشكل أدق سنقوم بحساب النسب المالية.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.

كما سبق وذكر فإن النسب المالية أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي إجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي.

ويمكن تتبع نشاط المؤسسة من خلال مجموعة من النسب المالية، يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

1. نسب السيولة:

تمكن هذه النسب من معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وبعد حسابنا لمختلف أنواع السيولة تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الوحدة: دج

جدول رقم (10): حساب نسب السيولة للوكالة

البيان/السنوات	2018	2019	2020
نسبة التداول: الموجودات المتداولة / الخصوم المتداولة	%405	%454	%566
نسبة السيولة السريعة: (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة	%405	%454	%665
نسبة السيولة الجاهزة: النقدية / الخصوم المتداولة	%77	%11	%191
نسبة المخزون إلى رأس المال العامل: المخزون / (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)	%0.04	%0.06	%0.05

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

التعليق على نسب السيولة:

- بالنسبة لنسب التداول فقد جاءت أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة (2018، 2019، 2020) وهي في ارتفاع من سنة إلى أخرى، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الخصوم المتداولة، وتعتبر هذه النسبة جد مرضية ومقبولة من جانب تحقيق السيولة والابتعاد عن خطر الإفلاس بلغت أقصاها %566 سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض الخصوم المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، ولكن هذه النسبة ليست بالضرورة في جميع الأحوال الجيدة لأن ارتفاعها يعني أن هناك جزء من أموال المؤسسة مجمدة أي أنها لا تساهم في تحقيق الأرباح والرفع من مردوديتها؛
- أما بالنسبة للسيولة السريعة تتزايد خلال السنوات الثلاثة (2018-2019-2020)، والقيم على التوالي: %405، %454، %465، نلاحظ أن نسب السيولة السريعة تساوي نسب التداول، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تعتمد بشكل كبير على المخزون؛
- أما فيما يتعلق بنسب السيولة الجاهزة نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تستطيع أن تغطي أموالها الجاهزة بنسبة (77%، 11%، 191%) من ديونها قصيرة الأجل على التوالي؛

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

➤ المخزون إلى رأس المال: تتمثل الحالة المثلى لها في انخفاضها ونلاحظ أن هذه النسبة ترتفع سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وتعاود الانخفاض سنة 2020 حيث وصلت 0.05%، هذا الانخفاض يعتبر في صالح المؤسسة لأنه يقلل من الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها.

2. نسب النشاط:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب النشاط للمؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (11): حساب نسب النشاط

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة وبعد حسابنا لمختلف أنواع نسب النشاط تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (11): حساب نسب النشاط للوكالة الوحدة: دج

2020	2019	2018	البيان/السنوات
% 0.1	%0.2	%0.6	معدل دوران الأصول الثابتة: المبيعات / متوسط اجمالي الأصول الثابتة
%0,01	%0.2	%0.5	معدل دوران الأصول: صافي المبيعات/ مجموع الأصول
%14%	%13	%36	معدل دوران الأصول المتداولة: صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة
/	/	/	معدل دوران البضائع: تكلفة شراء البضائع/متوسط المخزون
4,73	2,71	3,26	معدل دوران الموردون: مشتريات السنة / (موردون + أوراق الدفع)
58	133	110	مهلة دوران الموردون: (موردون + أوراق الدفع) / مشتريات السنة×360
/	/	/	معدل دوران الزبائن: صافي المبيعات الآجلة السنوية/ متوسط ديون الزبائن

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08)

التعليق على نسب النشاط:

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فهو يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق مبيعات، حيث سجلت القيم 0.6 %، 0.2 %، 0.1 % للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي، وهي معدلات ضعيفة تدل على سوء تسيير المؤسسة لأصولها الثابتة فهي لا تستغلها بالقدر الذي تتطلبها احتياجاتها. بالنسبة لمعدل دوران الأصول فهو يبين أنه بالنسبة لكل دينار تستثمره المؤسسة في رأسمالها الاقتصادي يحقق:

0.006 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2018

0,002 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2019

0,001 مبيعات خارج الرسم خلال سنة 2020

نلاحظ أن معدل دوران الأصول أقل من المعدل المعياري الذي يتراوح بين 3 و 4 دج مبيعات خارج الرسم

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

لكل دينار مستعمل، ومنه فطريقة تسيير الأصول للمؤسسة محل الدراسة دون المستوى المطلوب. ويمكن تفسير ذلك بسجل الوكالة للمشاريع في السكك الحديدية قيد الإنجاز في حساب تثبيطات جارية رغم ان هذه المشاريع لا تعتبر أصول خاصة بالوكالة بل سيتم تحويلها الى الوزارة الوصية عند إتمام كل المشروع.

فيما يخص معدل دوران الأصول المتداولة فهو أحسن بقليل من معدل دوران الأصول الثابتة حيث سجل القيم 36%، 13%، 14% للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

فيما يخص معدل دوران البضائع: تعتبر المؤسسة محل الدراسة مؤسسة خدمات حيث تقوم بإعداد الدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ومخزونها هو عبارة عن موارد تسيير فقط وليس مخزون موجه للإنتاج ولذلك تعدر علينا حساب هذه النسبة.

بالنسبة لمعدل دوران الموردون فهو يمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل، حيث سجل القيم 3,26، 2,71، 4,73 للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

فيما يخص مهلة دوران الموردون: المدة التي يمنحها الموردون حتى تتمكن المؤسسة من تسديد ما عليها من ديون، حيث سجلت القيم التالية 110 أيام، 113 يوم، 58 يوم للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

فيما يخص معدل دوران الزبائن : تعتبر وزارة النقل هي الزبون الوحيد للمؤسسة محل الدراسة حيث تعتبر وزارة النقل هي صاحب المشروع والوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات بالسكك الحديدية هي صاحب المشروع بالتفويض حيث انها تقوم بأداء خدمات الدراسات ومتابعة إنجاز المشاريع لصالح الزبون الوحيد وهو وزارة النقل وتربط الوكالة بالوزارة الوصية اتفاقية صاحب المشروع بالتفويض حدد من خلالها مسبقا نسبة الوكالة من المشروع والمقدرة ب حوالي 2,5% عن كل فاتورة تمثل تقدم في المشروع واجمالي هذه النسب تدفع للوكالة في السنة القادمة كما تنص عليه الاتفاقية بين الوزارة الوصية والوكالة محل الدراسة.

3. نسب الهيكل التمويلي:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة محل الدراسة.

الوحدة: دج

جدول رقم (12): حساب نسب الهيكل التمويلي

البيان/السنوات	2018	2019	2020
معدل التمويل الدائم: الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	%101.2	%101.1	%101.08
معدل التمويل الخاص: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	%1.2	%1.1	%1
نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الديون	%1.23	%1.13	%100.8
نسبة قابلية التسديد: مجموع الديون / مجموع الأصول	%98.7	%98.8	%98.9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

التعليق على نسب الهيكل التمويلي:

من خلال الجدول نلاحظ:

- نسب التمويل الدائم متقاربة خلال سنوات الدراسة، وهي أكبر من الواحد أي أنها أكبر من النسبة المعيارية، حيث كانت القيم 101.2%، 101.1%، 101.08% للسنوات 2018، 2019، 2020، وبالتالي يتضح أن المؤسسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل؛
 - نسب التمويل الخاص أصغر من الواحد خلال سنوات الدراسة 2018، 2019، 2020 على التوالي بقيم 1.2%، 1.1%، 1% يدل على أن الأصول الثابتة لا تمول عن طريق الأموال الخاصة؛
 - نسب قابلية السداد متقاربة خلال سنوات الدراسة 2018، 2019، 2020 وهي على التوالي 98.7%، 98.8%، 98.9% وجاءت أكبر من النسبة المعيارية 0.5 وهذا يعني ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع أن تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون.
4. نسب المردودية:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (13): حساب نسب المردودية

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2018	2019	2020
المردودية المالية: نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	21%	3%	0.3%
المردودية الاقتصادية: الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية	0.3%	0.09%	0.06%
المردودية التجارية: نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية	45%	16%	3%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06)، (07)، (08).

التعليق على نسب المردودية:

- معدل المردودية المالية متدهور خلال سنة 2020، حيث أخذت قيمة سالبة، وبالتالي فإن المؤسسة حققت خسائر مالية خلال هذه السنة؛
- المؤسسة تحقق مردودية اقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنوات الدراسة، وهذا مؤشر طبيعي؛
- نلاحظ أن قيمة المردودية التجارية سالبة خلال سنة 2020، يفسر بالانخفاض لرقم الأعمال نتيجة انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي.

الفصل الثالث: تقييم أداء الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ANESRIF باستعمال التحليل المالي خلال الفترة 2018-2020

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل الى تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لغرض تقييم أدائها، خلال الفترة الممتدة من (2018-2020) ، حيث تم تطبيق أهم الأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل المالي على الميزانية، والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية وكذلك كل من التحليل الأفقي والعمودي، ولاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة أو الوكالة التي درسناها تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2018-2020 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل موجب و الخزينة موجبة)، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراسة لموضوع مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل ذلك تمت معالجته من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي بحيث تم التطرق في الجانب النظري إلى أساسيات التحليل المالي، وأهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، في حين تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF) وذلك بعرض قوائمها المالية وتطبيق أهم النسب ومؤشرات المالية عليها، من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحسين وضعها المالي، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة، كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي بإعتباره وسيلة للتقييم والرقابة ووسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ، بالإضافة إلى ذلك فهو يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتصحيح الانحرافات ان وجدت وتكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة.

وبذلك يتم استخدام أدوات مالية من أجل تقييم الأداء المالي تتمثل أهمها في مؤشرات التوازن المالي التي تدرس رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة، والنسب المالية التي تدرس نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل ونسب المردودية.

نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال الاستعانة بالتحليل المالي يمكن اكتشاف نقاط القوة والعمل على استغلالها والحفاظ على استمرارها، ونقاط الضعف ومحاولة تقاؤها والخروج منها، فالتحليل المالي يوفر معلومات لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى صحيحة؛

الفرضية الثانية: يساهم التحليل الرأسي والأفقي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية صحيحة؛

الفرضية الثالثة: الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي في عملية تقييم الأداء المالي له أهمية بالغة للمؤسسة من خلال قياس التوازن المالي للمؤسسة وربطها بكفاءة الأداء المالي لها، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة صحيحة؛

الفرضية الرابعة: التحليل المالي بواسطة النسب المالي يعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله، باعتبارها تساهم في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة، وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة صحيحة.

نتائج الدراسة:

أولاً : النتائج النظرية.

- التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية، كونه يهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛
- القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية؛
- المؤشرات والنسب المالية من أهم الادوات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

ثانياً :النتائج التطبيقية.

من خلال الدراسة التي تمت على مؤسسة " ANESRIF " تم التوصل إلى النصائح التالية:

- رأس المال العامل موجب خلال سنة 2018-2019-2020 وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازناً مالياً على المدى الطويل؛
- رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنة 2018-2019-2020 وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على مواردها الخاصة والاعتماد على مواردها الخارجية؛
- احتياجات رأس المال العامل موجب خلال سنة 2018-2019-2020 وهذا يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة؛
- الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة؛
- رأس المال الاجتماعي المصرح (لم يتم تصريح سوى 50% منه)؛
- قيمة معتبرة للزبائن المشكوك فيهم؛
- التثبيطات الجارية (تمثل المشاريع قيد الإنجاز).

الاقتراحات:

- يجب على المؤسسة أن تستعين بمسيرين وخبراء ماليين أكفاء مع ضرورة الفصل في التسيير عن الملكية؛
- التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار؛
- يجب اعتبار تقييم الأداء المالي للمؤسسة إجراء تسييري يلزم القيام به بصفة دورية؛
- يجب على المؤسسة استغلال فائضها المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطها؛
- ضرورة الاستفادة من طرق تسيير الحديثة والتأقلم معها مع تبني سياسة الإفصاح المحاسبي لضمان نتائج تقييم أداء جيدة تساعد على إيجاد الحلول اللازمة.

آفاق الدراسة:

- بعد دراستنا للموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة، والتي من الممكن أن تكون موضوع بحث ودراسة بحوث لاحقة التي من بينها:
- ما مدى تطبيق واقع التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
 - ما مدى أهمية التحليل المالي كأداة لمراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

1. إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
2. أمين أحمد السيد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، دار الجامعية، القاهرة، 2007.
3. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)**، دار هومة، الجزائر، 2010.
5. زغيب مليكة وبوشنقىير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر، عمان، 2013.
7. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
8. عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، طبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
9. عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
10. علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
11. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009.
12. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008.
13. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
14. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها**، متيجة للطباع، الجزائر، 2010.

15. مبارك لسلوس، التسيير المالي-تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المدفوعات الجامعية الجزائر، 2012.
16. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
17. محمد قاسم خضالولة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
18. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
19. محمود عبد الحليم الخلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دائرة المطبوعات والنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007.
20. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
21. موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2010.
22. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، الجزائر، 1998.
23. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، الأردن، 2009.
24. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

المجلات:

1. حجاج مصطفى، مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالوضع المالي دراسة حالة مجمع صيدال وشركة آليانس للتأمينات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2018.
2. حيدر عباس الجنابي، انشاء نموذج للتحليل المالي باستخدام البرمجة الرقمية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني (العدد 2)، العراق، نيسان 2021.
3. زويطة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 7، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سبتمبر 2012.

4. غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية، المجلد 1، العدد الأول، جامعة زيان عاشور-الجلفة، مارس 2012.
5. يوسف قاشي ومحمد أبركان، أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة Divindus -dmc-bouira، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة بويرة، 2022.

المذكرات والرسائل والأطروحات:

1. أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2014-2015.
2. الازهاري قريوي وغربي ياسر وآخرون، دور مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019-2020.
3. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008-2009.
4. بلبيوض فاطمة الزهراء، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016-2017.
5. بودبعة راضية وبلعمري خديجة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017-2018.
6. بومجريك ليندة وحميرون مريم، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2019-2020.
7. حكيم قرفي، تقييم وإدراج الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي الجديد (دراسة حالة المينائية، سكيكدة، EPS)، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012، ص 59.
8. فروم محمد الصالح، النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد بعنابة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2006-2007.

9. محمد حقيقة، أثر تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2009-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.

10. مختاري رزيقة، دور الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة "مؤسسة نفطال الشراقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

11. منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-، 2013-2017.

12. هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

الملتقيات:

1. سليمان دحوا، دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس يومي، 22-23 ماي 2012.

2. شعبانية سعاد، المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.

القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009م.

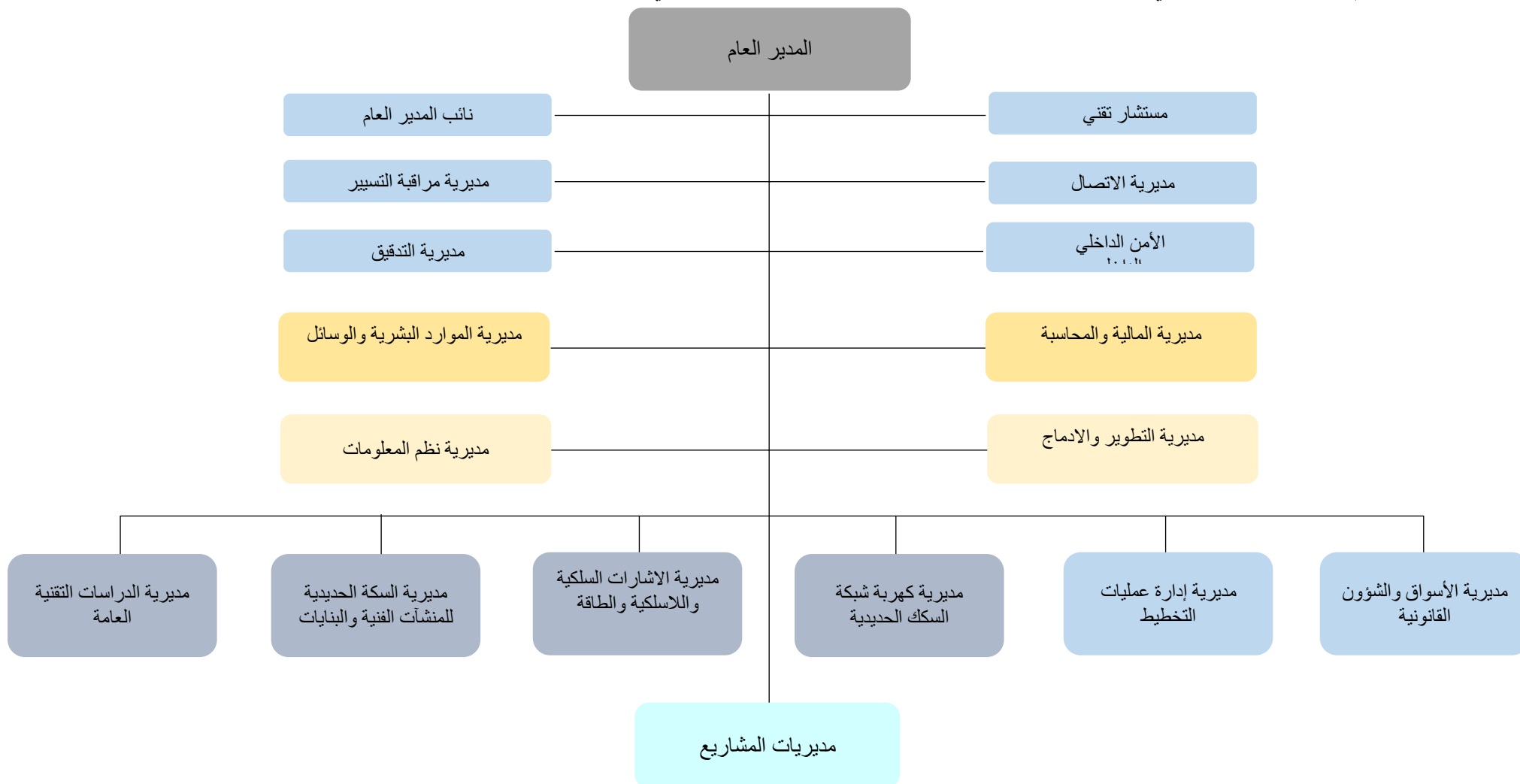
محاضرات ومطبوعات:

1. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، السنة الأولى ماستر تسيير الموارد البشرية والسنة الثالثة ليسانس إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016.

2. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحلي المالي، السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017.

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية



الملحق رقم 02: الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي scf.

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي					
تثبيات معنوية					
تثبيات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح امتيازها					
تثبيات يجري انجازها					
تثبيات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى متبنة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجمّل الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

ملحق رقم 03: حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي scf.
حساب النتائج حسب الطبيعة:

N-1	N	ملاحظة	
			رقم أعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص30.

حساب النتائج حسب الوظيفة:

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ملحق رقم 04: جدول تدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي scf.

جدول تدفقات النقدية "الطريقة المباشرة":

السنة المالية-N	السنة المالية N	ملاحظة	
1			
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تنبيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تنبيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تنبيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تنبيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخر المتماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)

			أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

جدول تدفقات النقدية "الطريقة غير المباشرة":

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل: 10. الاهتلاكات و الأرصدة 11. تغير الضرائب المؤجلة 12. تغير المخزونات 13. تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى 14. تغير الموردين و الديون الأخرى 15. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييدات تحصيلات التنازل عن تشييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص36.

ملحق رقم 05: جدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي scf.

ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 N-1 ديسمبر					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

المصدر: الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره، ص37.

الملحق رقم 06: القوائم المالية لسنة 2018.

الميزانية: الأصول 2018.

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		19 546 332.11	14 386 466.31	5 159 865.80	3 573 641.63
Immobilisation corporelles					
- Terrains					
- Agencements et aménagements de terrains		18 762 631.53	8 905 564.00	9 857 067.53	6 959 587.30
- Construction		25 497 810.00	10 730 328.38	14 767 481.62	16 042 372.12
- Install. tech., matériel et outillage industriels		1 670 080.45	1 553 054.67	117 025.78	314 092.44
- Autres immobilisations corporelles		366 562 377.43	260 703 381.52	105 858 995.91	136 148 165.15
Immobilisations en concession		78 122 880.00	11 370 348.00	66 752 532.00	69 097 644.00
Immobilisation en cours		1 082 488 199 484.20		1 082 488 199 484.20	968 251 130 674.54
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence-entreprises associées					
- Autres participations et créances rattachées					
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		72 000.00		72 000.00	72 000.00
Impôts différés actif		131 635 161.74		131 635 161.74	131 635 161.74
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 083 130 068 757.46	307 649 142.88	1 082 822 419 614.58	968 614 973 339.12
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		6 096 556.37		6 096 556.37	3 225 250.03
Créances et Emplois assimilés					
- Clients		13 902 215 899.86		13 902 215 899.86	12 765 503 375.49
- Clients douteux		728 325 000.00	622 500 000.00	105 825 000.00	105 825 000.00
- Autres débiteurs		601 795 391.06		601 795 391.06	568 737 895.71
- Impôts et assimilés		10 986 355.63		10 986 355.63	12 011 275.03
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		3 446 126 535.07		3 446 126 535.07	1 212 779 126.81
TOTAL ACTIF COURANT		18 695 545 737.99	622 500 000.00	18 073 045 737.99	14 668 081 923.07
TOTAL GENERAL ACTIF		1 101 825 614 495.45	930 149 142.88	1 100 895 465 352.57	983 283 055 262.19

الميزانية: الخصوم 2018.

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé		872 000 000.00	872 000 000.00
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecart d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		2 941 165 724.12	3 089 869 849.54
Part de la société consolidante [1]		9 600 075 202.06	6 510 205 352.52
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		13 413 240 926.18	10 472 075 202.06
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants		35 179 743.76	24 476 657.90
Provisions et produits constatés d'avance		3 979 800.00	4 122 360.00
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.		1 082 983 929 585.86	968 744 217 317.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 083 023 089 129.62	968 772 816 334.90
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		112 834 969.30	52 067 854.63
Autres dettes		3 492 732 607.41	3 382 463 875.81
Comptes transition créditeurs		853 567 720.06	603 631 994.79
Trésorerie passif			
Compte de liaisons des établissements et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 459 135 296.77	4 038 163 725.23
TOTAL GENERAL PASSIF		1 100 895 465 352.57	983 283 055 262.19

حسابات النتائج 2018.

statut : Definitif

COMPTES DE RESULTAS
Mois Du JANVIER Au DÉCEMBRE

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		6 534 740 473.43	5 888 514 017.74
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 534 740 473.43	5 888 514 017.74
Achats consommés		43 532 103.97	42 303 718.45
Services extérieurs et autres consommations		325 264 468.11	233 858 597.88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		368 796 572.08	276 162 316.33
III-VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		6 165 943 901.35	5 612 351 701.41
Charges de personnel		2 331 234 406.93	1 532 038 452.01
Impôts, taxe et versement assimilés		146 655 654.68	134 653 927.81
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 688 053 839.74	3 945 659 321.59
Autres produits opérationnels		66 860 094.09	13 205 784.36
Autres charges opérationnelles		551 887.90	1 203 489.64
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		705 681 434.11	824 822 777.71
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		926 941 221.76	1 071 201 018.11
V-RESULTAT OPERATIONNEL		3 975 621 833.58	4 204 039 856.71
Produits financiers		8 628 870.35	
Charges financières		2 798.50	282 018.45
VI-RESULTAT FINANCIER		8 626 071.85	-282 018.45
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		3 984 247 905.43	4 203 757 838.26
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		1 043 082 181.31	1 113 887 988.72
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 537 170 659.63	6 972 920 820.21
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 596 004 935.51	3 883 050 970.67
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 941 165 724.12	3 089 869 849.54
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 941 165 724.12	3 089 869 849.54
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
IX-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			

الملحق رقم 06: القوائم المالية لسنة 2019.

الميزانية: الأصول 2019.

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				5 159 866
Immobilisations incorporelles	22 684 863	18 050 451	4 634 413	
Immobilisation corporelles				
- Terrains				9 857 068
- Agencements et aménagements de terrains	19 949 219	10 632 689	9 316 530	14 767 482
- Bâtiments	100 497 810	20 755 219	79 742 591	105 976 022
- Autres immobilisations corporelles	385 516 824	309 795 510	75 721 314	66 752 532
- Immobilisations en concession	78 122 880		78 122 880	1 082 488 199 484
Immobilisation en cours	1 211 393 176 282		1 211 393 176 282	
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				72 000
- Autres participations et créances rattachées				131 635 162
- Autres titres immobilisés			72 000	
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 000		134 216 130	
- Impôts différés actif	134 216 130			
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 212 134 236 009	359 233 869	1 211 775 002 139	1 082 822 419 611
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	8 546 496		8 546 496	6 096 551
Créances et Emplois assimilés				14 008 040 90
- Clients	17 592 332 776	622 500 000	16 969 832 776	601 795 39
- Autres débiteurs	604 241 242		604 241 242	10 986 35
- Impôts et assimilés	37 535 696		37 535 696	
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants			442 860 101	3 446 126 51
- Trésorerie	442 860 101			
TOTAL ACTIF COURANT	18 685 516 312	622 500 000	18 083 016 312	18 073 045 7
TOTAL GENERAL ACTIF	1 230 819 752 320	981 733 869	1 229 858 018 451	1 100 895 465 3

الميزانية: الخصوم 2019.

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		872 000 000	872 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées [1]			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net - Résultat part du groupe [1]		418 831 495	2 941 165 724
Autres capitaux propres - Report à nouveau		12 541 240 926	9 800 075 202
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		13 832 072 422	13 413 240 926
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)		24 476 658	35 179 744
Autres dettes non courantes		78 122 880	3 979 800
Provisions et produits constatés d'avance		1 211 927 567 284	1 082 983 929 586
TOTAL II		1 242 030 166 822	1 083 023 089 130
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		158 953 191	112 834 969
Impôts		3 149 903 880	3 492 732 607
Autres dettes		666 922 136	853 567 720
Trésorerie passif			
TOTAL III		3 975 779 208	4 459 135 297
TOTAL PASSIF (I + II + III)		12 29 838 018 451	1 100 895 465 353

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

حسابات النتائج 2019.

COMPTES DE RESULTAS



Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises				
Production				
Produits fabriqués				
Prestations de services		2 488 900 737		6 534 740 473
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes		2 488 900 737		6 534 740 473
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 488 900 737		6 534 740 473
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks	36 896 410		39 514 077	
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	4 394 797		4 018 026	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations			26 135 570	
Entretien, réparations et maintenance				
Services				
Primes d'assurances	40 626 415		25 962 320	
Personnel extérieur à l'entreprise	3 912 542		8 413 489	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité	136 842 400		53 329 562	
Déplacements, missions et réceptions	57 924 085		38 489 147	
Autres services	74 969 333		73 458 592	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	75 646 395		99 475 788	
CONSUMATION DE L'EXERCICE	431 212 377		368 796 572	
VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (III)		2 057 688 360		6 165 943 901

COMPTES DE RESULTAS

Designation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	1 871 275 975		2 331 234 407	
Impôts, taxes et versements assimilés	72 756 597		146 655 655	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		113 655 788		3 688 053 840
Autres produits opérationnels		85 224 353		66 860 094
Autres charges opérationnelles	19 075 901		551 888	
Dotations aux amortissements	62 955 074		60 017 042	
Provisions	670 240 041		645 664 392	
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		1 134 975 483		926 941 222
V - RESULTAT OPERATIONNEL		581 584 608		3 975 621 834
Produits financiers				8 628 870
Charges financières	875 751		2 799	
VI - RESULTAT FINANCIER		875 751		8 626 072
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		580 708 856		3 984 247 905
Eléments extraordinaires (Produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôts exigibles sur résultats	161 877 361		1 043 082 181	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		418 831 495		2 941 165 724

الملحق رقم 07: القوائم المالية لسنة 2020.

الميزانية: الأصول 2020.

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		24 204 863.11	20 961 154.88	3 243 708.23	4 634 412.50
Immobilisation corporelles					
- Titres					
- Agencements et aménagements de terrains		22 614 230.60	12 584 176.05	10 030 054.55	9 316 530.08
- Construction		102 372 810.00	19 366 046.88	83 006 763.12	79 742 591.12
- Install. tech., matériel et outillage industriels		1 670 080.45	1 638 886.29	31 194.16	73 607.98
- Autres immobilisations corporelles		422 747 881.09	364 390 216.28	58 357 664.81	75 647 705.93
Immobilisations en concession		73 122 880.00		78 122 880.00	78 122 880.00
Immobilisation en cours		1 275 241 849 083.05		1 275 241 849 083.05	1 211 393 176 282.04
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence-entreprises associées					
- Autres participations et créances rattachées					
- Autres titres immobilisés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		72 000.00		72 000.00	72 000.00
Impôts différés actif		405 223 331.50		405 223 331.50	134 216 129.72
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 276 298 877 159.80	418 940 480.38	1 275 879 936 679.42	1 211 775 002 139.37
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		7 861 874.46		7 861 874.46	8 546 495.99
Créances et Emplois assimilés					
- Clients		9 828 121 649.91		9 828 121 649.91	16 864 007 776.35
- Clients douteux		800 609 231.75	682 864 900.61	117 744 331.14	105 825 000.00
- Autres débiteurs		767 371 698.37		767 371 698.37	604 241 241.68
- Impôts et assimilés		426 428 898.09		426 428 898.09	37 535 696.19
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		5 704 797 665.71		5 704 797 665.71	442 860 101.46
TOTAL ACTIF COURANT		17 535 191 018.29	682 864 900.61	16 852 326 117.68	18 063 016 311.67
TOTAL GENERAL ACTIF		1 293 834 068 178.09	1 101 805 380.99	1 292 732 262 797.10	1 229 838 018 451.04

الميزانية: الخصوم 2020.

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé		872 000 000.00	872 000 000.00
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecart d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]			
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-54 324 114.59	418 831 495.47
Part de la société consolidante [1]		12 960 072 421.65	12 541 240 926.18
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		13 777 748 307.06	13 832 072 421.65
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants		24 476 657.90	24 476 657.90
Provisions et produits constatés d'avance		78 122 880.00	78 122 880.00
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.		1 275 875 174 554.63	1 211 927 567 283.93
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 275 977 774 092.53	1 212 030 166 821.83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôt		84 881 013.34	158 953 191.01
Autres dettes		2 139 462 067.13	3 149 903 880.36
Comptes transition créditeurs		752 397 317.04	666 922 136.19
Trésorerie passif			
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 976 740 397.51	3 975 779 207.56
TOTAL GENERAL PASSIF		1 292 732 262 797.10	1 229 838 018 451.04

حسابات النتائج 2020.

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes		2 406 944 099.29	2 488 900 736.53
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 406 944 099.29	2 488 900 736.53
Achats consommés		38 094 561.18	41 291 207.39
Services extérieurs et autres consommations		363 964 637.93	389 921 169.16
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		402 059 199.11	431 212 376.55
III-VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		2 004 884 900.18	2 057 688 359.98
Clés de personnel		2 019 579 583.35	1 871 275 974.65
Impôts, taxe et versement assimilés		65 300 716.38	72 756 597.23
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-79 995 399.55	113 655 788.10
Autres produits opérationnels		108 103 261.78	85 224 352.78
Autres charges opérationnelles		42 869 137.14	19 075 900.99
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		940 802 231.20	733 195 115.51
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		926 449 685.52	1 134 975 483.16
V-RESULTAT OPERATIONNEL		-29 113 820.59	581 584 607.54
Produits financiers			
Charges financières		791 987.78	875 751.07
VI-RESULTAT FINANCIER		-791 987.78	-875 751.07
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		-29 905 808.37	580 708 856.47
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		295 425 508.00	161 877 361.00
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires		-271 007 201.78	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 441 497 046.59	3 709 100 572.47
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 495 821 161.18	3 290 269 077.00
VI. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-54 324 114.59	418 831 495.47
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-54 324 114.59	418 831 495.47
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
IX-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			